

A 0620



فقر (م) ٩٠

فقہ

مجموعہ میں ماہنامہ

طبع علی الصبیحہ

۱۹۵۵ x ۱۹

۱۳۱۳

۷۹



هذه الرسالة الشريفة المسماة بزينة العباد من مولانا العبد  
 الصالح أعلم العلماء الراشدين وانقذ الفقهاء والمجاهدين  
 حجة الاسلام والمسلمين اية الله في العالمين الزاهد الوعر العالم  
 نائب الامام مقتدى المؤمنين والمقتدى في لعبا بسم الله سيد الساجدين  
 المولى شيخ نرين العابد المازن قدس سره ونور حجة المشاة يفتاؤ  
 ابنه الشريف الخبير المعتمد بخت العلماء الراشدين وشريفة الفقهاء  
 والمجاهدين فريد الايام كهف الاسرار وبيع الايتام مقتدى الاما  
 حجة الاسلام الحاج شيخ محمد حسين دام ظلته على مفارق المسلمين وقد  
 علق عليها الحواشي بالتام من جمع من المؤمنين واذن العمل بها لتكون  
 ذخيرة له ولهم في يوم الدين وهو الهادي ونعم المعين وقد نفعه  
 في تصحيحها وطبعها واتعبت نفسي في نشرها وامثالا لامر جناب  
 الامجد والاركان وبدر الاعاظم والاعيان سلالة السادات  
 الاخيار اشرف الحاج والعمار الحاج سيد صادق التاجر الشريفة  
 وجمع من الاشراف والاخيار من التجار الساكنين في بلدة كلكتة  
 لينتفع بها العباد ويهتدون بها الى سبيل الصالح والسداد  
 ويستضيئون بنورها الى طريق الفلاح والرشاد وتكون منجاة  
 ولهم في يوم المعاد والله ولي الهداية والارشاد وانا الاخف

في  
 المطبعة

السيد محسن الشيرازي  
 في مطبعة الحبل المتين الواقعة في كلكتة



بِسْمِ اللَّهِ  
 لَا بِاسْمِ الْعَمَلِ  
 بِهَذِهِ السَّيِّئَةِ الْبُغْتِ  
 مَعَ الْحَاشِيَةِ عُلُقَتَا  
 عَلَيْهَا وَالْعَمَلُ مَعَهُ وَاجِبُ  
 انشاء الله تعالى وانا الجاني محمد حسين  
 ابن الشيخ زين العابدين المازندراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين أما بعد فيقول العبد الجاني الفاني  
 زين العابدين الحائري المازندراني انه قد سألني بعض خواص المؤمنين  
 على كتابة رسالة وجيزة في احكام الصلوة وغيرها فاجبتهم على  
 ذلك وانتجت مهمات مسائل رسالتك الكريمة الموسومة بزيارة العباد  
 وجمعتها في هذا المختصر ليكون ذخرا في يوم المعاد ورتبتها على  
 مقدمة واقوال **اما المقدمة** ففيها اقسام الصلوة الواجبة  
 فاعلم انها اثنا عشر قسما وهي اليومية والجمعة وصلوات الآموات  
 والآيات والطواف والعتيقة والملتمز بالاجارة والندرة والعهدة  
 واليمين وقضا الولد الاكبر عن الوالد بل الوالدين على الاحوط

له  
 ومنها الشرط  
 من العقد الاول  
 بشرط  
 الحاج محمد حسين

والاحتياط الواجبة للشكوك في عدد ركعات اليوميته القول في بيان  
مقدماتها فاعلم ان مقدماتها ليست الا **الاولى** الطهارة وهي الوضوء  
والغسل والتيمم **الثانية** ازالة النجاسة الغير المعفوة عن البدن  
وتوابعه حتى عن ظفيرة وشعرة ولو من اللحية او الخالب او غير ذلك  
وعن الثوب عدا ما لا يتم به الصلوة منفردا واما مكان المصلي فلا  
باس بنجاسته ما لم تكن مسرته ومعها يجب ازالته بشرط ان لا تكون  
معفوة واما محل السجود ومحل الجبهة فلا بد من ازالته عنه ولو  
كانت معفوة وغير مسيرة على الاحوط **الثالثة** ستر العورتين  
الا اذا ولد بلا عورة او صار مسوحا **الرابعة** الوقت  
**الخامسة** القبلة **السادسة** اباحة المكاتب ان لا يكون  
مغضوبا ولا مشتهرا بالخصومة ولا يرد من مراعاتها قبل الصلوة  
كما يجب مراعات تساوي موقفه في المتقدمين ومحل السجود كذلك  
بان لا يكون موضع سجوده اعلى من موقفه بمقدار لبته موضوعة  
على اكبر سطوحها المقدرة ذلك بعد من اربعة اصابع مضموما ولا  
باس بالاقل كما لا بأس بعدم تساوي موقف احد القدمين مع  
موضع السجود وكذا عدم تساوي نصف احد من القدمين او  
نصف القدمين مع موضع السجود سيما اذا كان النصف المساوي  
في مواجه موضع الجبهة فيكون التسوية فيما فيه الاصابع لا فيما  
فيه العقب وكذا عدم تساوي محل باقي المساجد معه وان  
كان الاولي بل الاحوط مراعات جميع ذلك كما ان **الاولى**  
والاحوط مراعات تساوي موقف القدمين مع موضع السجود

في بيان  
مقدماتها  
الاولى  
الطهارة

الغسل  
والتيمم

الستر  
العورتين

الوقت  
القبلة

في مواجه  
موضع الجبهة  
فيما فيه  
الاصابع  
لا فيما  
فيه العقب



في اول الصلوة كإباحة المكان لا في خصوص حال السجود **القول في**  
بيان كيفية الوضوء وما يجب فيه فاعلم ان الوضوء غسلة <sup>ل</sup>انومستحان  
غالباً وشرايطه على الاجمال ستة عشر **الاول** النية واستمرارها  
**الثاني** الترتيب **الثالث** الموالاة **الرابع** المباشرة  
بنفسه **الخامس** والسادس والسابع والثامن والتاسع  
كون الماء مطلقاً ومباحاً وطاهراً وغير مشتببه بالمغصوب والنفس  
مع الانحصار ولا بأس مع عدم الانحصار فيصو الوضوء اذا كانت المشبهة  
غير محصورة العاشر ان لا يكون غسلاً الاستبراء ولا غسلاً لاغسلاً على الاحوط **الحار**  
عند خوف الضرر **الحادي عشر** عدم كون الماء الى لفظ الذوق مغصوباً ولا مشتبهاً به **الثاني عشر**  
طهارة محل الغسل والمسح من الاعضاء دون غيرهما من الاعضاء **الرابع**  
عشر عدم كون المصب والائناء مغصوباً عند الانحصار ولا بأس مع  
عدم الانحصار وان فعل المحرم ما لم يرتق في المغصوب **الخامس**  
عشر الابتداء بالاعلا في غسل الوجه واليدين الى اخر الذقن  
في الوجه والى اطراف الاصابع في اليدين عرفاً فلا بأس بغسل الخد  
الايمان من اعلاه الى اسفله ثم الخد الايسر كذلك وكل من ظاهره من اليدين  
من اعلاها الى اسفلها ثم باطنها كذلك اذا لا يصدق عرفاً غسل الاسفل  
قبل الاعلا في المفروض واعلم ان الواجب هو كون الغسل من الاعلا  
لاصب الماء منه نعم يستحب الصب من الاعلى واما مسح الرأس  
والرجلين فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز منكوساً وان كان الاحوط  
عدم النكس مع الامكان نعم يجب المسح بالباطن من الكفين او الواحد  
بقدر ما يحصل به اسم المسح عرفاً ولو مع امكان الازيد وموضع

له  
صدق العرف  
في المقام غير  
والامتنان لا  
كما في حديث

له  
لا يترك  
كما في حديث

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ومن هنا أن يكون  
الوقت مستقلاً  
حاشي محمد حسين  
داظم

المسح في الرأس الربع المقدم إلى الناصية وكما قرب إلى الناصية  
فهو أفضل وأما مسح الرجلين طولا فيجب أن يكون من رؤس الأصابع  
إلى قبة القدمين على الأقوى وإلى المفصل على الأحوط وأما  
في العرض فيكفي مسح المسح ولو بمقدار خط السَّادس عشر  
أذلة الموانع عن وصول الماء إلى مواضع الغسل أو المسح كالحقن  
والوسخ الزائد الخارج عن المعتاد تحت الظفر وغيره المانع عن  
وصول الماء والبطوبة إلى ظاهر البشرة غسلاً في الأول ومسحاً  
في الثاني وكذا الوسخ بنفس ظفر الرجلين لو طال بحيث يمنع عن المسح  
على رؤس الأصابع فإنه يجب قص الأظفار المانعة ونواقض  
الوضوء البول والغائط والريح والمذة والجنبة والنوم الغالب على الحواس  
والحيض والنفاس والاستحاضة وحزب العقل وخروج الميل  
المشتبه قبل الاستبراء ويجب القطع بحصول هذه الاشياء فلا  
يعتبر الظن ولا الشك ويجب في حال التخلي من البول والغائط  
ستر العورة من الناظر المحترم ويجرم استدبار القبلة واستقبالها  
وجرم الاستنجاء بالمحتورات الإسلامية والإيمانية كالتبر والبر  
المسنية وتعيين في مخرج البول الماء وفي الغائط أيضاً إذا تعدى  
تعدياً فاحشاً ولا في تخير بين الماء وغيره كما يزيل من الحجر والمدار  
والخرقة وغيرها **القول** في كيفية الغسل وما يجب فيه فاعلم  
أن جميع ما يجب في الوضوء يجب في الغسل عدا المولات فيما عدا  
غسل الاستحاضة فإن المستحاضة يجب عليها المولات بمعنى التيمم  
في غسل الأعضاء خوفاً من خروج الدم وعدا الترتيب في الغسل لا رأساً

فانه غير مشروط بالترتيب وعدى وجوب الابتداء بالاعلى  
 فانه لا يجب فيه مطر ويصح الارتماس مع كون الكثر بدنه الخالي  
 عن النجاسة او جميعه تحت الماء نعم لا بد من تحريكه على الاحوط  
 فيضم الغسل للساج تحت الماء بتحريكه كالسمكة مقرونا بالنية ويجب  
 الترتيب في الترتيب بان يغسل أولا الراس والرقبة ثم الجانب الايمن  
 ثم الايسر مع ادخال شئ زائد من المحدث في الحدود ومن باليقين  
 العلمية في العضلات الثلاثة للاعضاء الثلاثة ويجوز غسل الاعضاء  
 المرتبة بالصب او بالرأس بالاختلاف في الاعضاء وابعاضها بان  
 يغسل بعض الاعضاء او جزء منها بالصب والباقي بالرأس او بالعكس وله  
 ان يغسل النصف الايمن من الشرة والعوتين مع جانبه الايسر  
 الا ان الاولى غسل جميعها مع الجانبين ولا يجوز مرورا الجنب  
 في المسجد الحرام ومسجد النبي بخلاف باقي المساجد فان الملك  
 فيها حرام لا المرور ويحرم الجنب ايضا وضع شئ فيها الا اخذ  
 منها ومس خط المصحف وقراءة الغرائم الاربعة ويحجب دخول  
 المشاهد المشرفة بل وكذا رواقها وصحنها وابوابها وكيفية غسل الجوف  
 والنفاس ومس الميت كغسل الجنابة الا ان الوضوء في سائر الاعضاء  
 لازم قبله او بعده روى غسل الجنابة ويستحب المسواك عند كل  
 وضوء وعند كل صلاة واذا اردت دخول الحمام فعليك بمنزلة  
 ويحرم النظر الى عورة المومن والكافر ولا تحلق اللحية ولا تنغي  
 ترك النودة اكثر من عشرين يوما ولا يترك العانة اكثر من اربعين  
 وعشرين للمراة ويستحب تقليم الاظفار واخذ من الشارب

له

كما ان الاحوط  
 الخروج من الماء  
 في الارتماس مع  
 تحريكه على الاحوط

له

في التلغيق من الارتماس  
 والترتيب تأمل  
 وان كان الاحوط  
 جوازها ولا اختيار  
 لا يترك الملمح  
 الملمح في غير هذه

له

احتياطاً  
 الملمح في غير هذه

له

الاولى تقدم  
 الوضوء على  
 الملمح في غير هذه

ومن النجاسة اذا زاد عن القبضة ولتغضب وحلق الرأس **القول**  
في بيان كيفية التيمم وما يجب فيه فاعلم ان التيمم سواء كان بدلا  
عن الوضوء والغسل كفي فيه ضربة واحدة على الاقوى الا ان الضربة  
احوط احديهما لمسح بالوجه والجبينين والحاجب على الاحوط بان يكون  
ابتداء المسح من منبت شعر مقدم الرأس بباطن الكفين معا وانتهى  
الى الحاجبين مبتدئا بالا على فلا على كفاي الوضوء وثانيتهما مسح  
اليدين بباطن احد الكفتين على ظاهر الاخرى من الزند الى  
اطراف الاصابع **قوله ما تيمم** فهو التراب الخالص  
ووجه الارض والرمل والحجر غير المعد والغيا والوحل ويقدر التراب  
على الارض احتياطا وجوبا ثم الارض ثم الرمل ثم الحجر غلب  
المعدن ثم الغيا ان تمكن من نفضه وجمعه ولا فيضرب يديه  
على ذي الغيا وان لم يتمكن منه فبالوحل وهذا فيما لا يمكن  
تخفيفه وان امكن تخفيفه فهو كالتراب مقدم ومع عدم امكان  
الوحل بل ومعه ايضا وان كان يسقط وجوب التيمم لكن الاحوط  
مع التيمم بالرماد والجص والنورة ولو بعد الاحتراق ولا يترك  
قضا الصلوة بعد ذلك الا يقبل ولا يترك قضا الصلوة المتيمم بالوحل  
ايضا ولا يجوز التيمم بالمتنجس من المذكورات ولا بالمغصوب  
منها ولا بالمشتبه بها اذا كان محصورا ولا بالتراب المضاكتراب  
الذهب وكذا المختلط بما لا يجوز به التيمم ولو لم يخرج منه عن  
اسم التراب عرفا ومالريكن مستهلكا ويجب رفع الحائل عن الماء  
والمسوح وما تيمم به ويجب فيه النبي واستمرارها الى اخر العمل

وهو مضاف  
البدل عن الغسل  
المسح بغيره  
الاحوط ادخال  
الحاجبين في المسح  
مع الحاجب شيخي  
لا يترك  
المسح شيخي  
الاقوى كفايته  
التراب في العرف  
مع الاستيعاب  
المسح شيخي



وتعيين المدلية عن الوضوء والغسل فيمن يجب عليه تيممان بل  
 مطلقا على الاحوط والترتيب والمواكبات والابتداء بالا على وطهارة  
 الماسح والمسوح وفعله بعد وقت الفريضة بل عند ضيق وقتها في  
 يوم الادائيه على الاحوط واما غير الادائية منها وسائر الغايات فلا  
 في فعله لها في وقت اتفق ولكن الاول في التأخير في صورة رجاء زوال  
 العذر مطلقا ويجب المباشرة بنفسه ان تمكن والا فغيره ولو باجرة  
**القول** في بيان ازالة النجاسات وحكم الغسالة فاعلم ان كلما خرج  
 الى العصر فالاولى في تطهير غسلة مرتين ولو بالماء الكثير وما في  
 حكمه وعصره بعد كل غسلة ولكن الاقوى كفاية غسلة وعصر ولو  
 تحت الماء مرة واحدة ولو كان المتنجس بولا اذا كان الغسل في الحمار  
 وما في حكمه بل بالقليل ايضا في غير البول بل في الحمار وما في حكمه  
 لا يجب العصر أصلا نعم لا يترك العصر في القليل كما لا يترك التعدد  
 في البول اذا كان من القليل في غير الاستنجاء واما ما لا يحتاج  
 الى العصر سواء كان النجاسة من البول او من المنى او من الدم او غيره  
 فيكتفى بالمرة الواحدة في الحمار وما في حكمه وكذا في القليل في  
 غير البول في غير المخرج **وغسالة** ما يطهر بالماء الحار وما  
 في حكمه من الكثير الكرو والعين والمطر والبرطاهرة بعد زوال عين النجاسة  
 عنه نعم لو اراد الاحتياط بتغسيله مرتين بالكثير وعصر ما يحتاج الى العصر  
 فالاولى هو الاجتناب من غسالة كل من الغسلتين ولو اراد عدم  
 الابتلاء بشيخ الغسالة في **الغسلتين** فيمكن له الاكتفاء بعصره تحت الماء  
 الاخرجه **وما** لا يحتاج الى العصر فيكفي في طهارته غسلة في الحمام

بل الاقوى في  
 الحاج شيخ محمد بن

لا يترك في  
 الحاج شيخ محمد بن

وما في حكمه ولا يحتاج الى التعدد ولا الى خراجه منه بل بحركة الوصول  
اليه يطهر بعد زوال عين النجاسة ولا يحتاج الى النفث و  
اخراج الغسالة لانه لا غسالة له ولو اراد الاحتياط في تطهير  
وتطهير الغسالة غمس مرة ثانية من غير نفث غسالة وان قلنا  
بنجاسة غسالة في الغسلة الاولى لان الاتصال بالكثير يطهر الغسالة  
كما يطهره ويحصل الاحتياط بغسله مرتين من دون الحاجة الى ان  
يخرجه عنه ثم يغمس فيه دفعة ثانية بان يجعل اليد او نحوها  
تحت الماء حاجيا وما لغايبين الماء والمتنجس تحت الماء حتى  
يصدق الغسل مرتين واما غسالة القليل غير الاستنجاء فبالمر  
يتغير ولو تكن ما تنفصل من نجس العين كغسالة البيت قبل الغسل  
وكانت الغسلة مطهرة لا مزيله فقط فيقول القول بطهارتها  
حتى فيما يحتاج الى تعدد الغسل حتى في الغسلة الاولى ايضا  
واما غسالة الاستنجاء فهي طاهرة مطلقا ما لم يتغير وان  
اشتملت على عين النجاسة ما لم تستقر المشتمل على عين النجاسة  
في الارض او في لطشت مثلا فبعد الاستقرار ووجود عين النجاسة  
فتنجسه والا فلا نعم الاحوط الاجتناب عن غسالة القليل مطلقا  
حتى في الاستنجاء سيما بالنسبة الى مخرج البول والغسالة عبارة  
عن الماء المنفصل عن المغسول بالمرّة نظير غسالة الغسل فان الماء  
المنصب على الكتف الايمن لا يصدق عليه الغسالة الا اذا انفصل  
عن الرجل فتبصر القول في بيان الاستنجاء فاعلم ان في  
تطهير مخرج البول بالماء القليل يكفي بمحصول التقاء سوائه حصل

له

فيه تأمل والاعتماد  
لا يتبرك به  
حاجي فمخرج مجربين  
دام ظلاله

بالمرة الواحدة أو لا وان تعدد واما مخرج البول فيكتف فيه بالمرة الواحدة  
 ما لم يتعد عن المحل المعتاد تعدد يا فاحشا فان تعدد تعدد يا فاحشا  
 في الماء القليل لا بد من المرتين وماء الاستنجاء حتى من البول  
 طاهر عند القائلين بنجاسة الغسالة بشرط عدم التعدد الفاحش  
 وبشرط عدم تغير احدا وصافه الثلاثة بالنجاسة وبشرط عدم  
 الحق بنجاسة اخرى من خارج او داخل نعم اذا اتجس المخرج بالبول مع التعدد  
 الفاحش او تجس خارج ولو مع عدم التعدد فماء الاستنجاء المذكور  
 نجس عندهم وان لم يتغير احدا وصافه واما اذا اتجس المخرج بل  
 غير المخرج ايضا بغير البول فتجزي المرة ولو بالماء القليل  
**القول** في تطهير الاناء فاعلم انه اذا اتجست الانية بالخمر  
 فالاول غسلها سبعا اذا غسلت بالماء القليل وكذلك اذا اتجست  
 بموت الفارة او الحجر فيها واما تطهيرها بالكثير فتكفي المرة  
 الواحدة واذا اتجست بولوغ الكلب بشرب الكلب ملء في الاناء  
 ماء او مائعا او بلطعه بلسانه فطهرها بتغيرها اي امسائها  
 بالتراب الخالص في المرة الاولى والاولى منه بالتراب الممزوج  
 بالماء مرة ثانية ثم تغسل بالماء القليل مرتين كما ان الاحوط  
 اجراء هذا الحكم في الجار وما في حكمه بل الاولى اجراؤه في نجاسة لا في  
 بسائر اعضاء الكلب بغير البول كما ان الاحوط تطهير الانية من  
 كل نجاسة ثلاث مرات بكل ماء ولكن هذا اذا لم تكن الانية تابعة  
 والذو اما اذا كانت تابعة اوالة كما اذا اراد تطهير اللحم والارز  
 المتنجس بالبولوغ في انية فان الظرف يطهر بطهارة المظروف

وله شرائط  
 آخر مسطور  
 في زينة العبد  
 المالح شيخ محمد بن  
 دام ظله

والحاجي كل ممكن  
 مالح شيخ محمد بن  
 المالح شيخ محمد بن  
 دام ظله

الاتقيا اشتراط  
 طهارة التراب  
 المالح شيخ محمد بن  
 دام ظله

الاحوط في الولوج  
 عليها سبعا  
 المالح شيخ محمد بن  
 دام ظله

تبعوا ذلك الكيس من دون حاجة الى تعدد في الانية في الكيس  
للتبسية ولو بالقليل الا ان الاحتياط لا يترك ويجعل المظروف  
ناجيا للظرف فيغسل الكل ثلاثا وكذا في خيط السجدة والحصير  
والنعل يطهر من دون عصر للتبسية الا ان الاحتياط لا يترك  
ولو باعمال اليد والفرغ ونحوها كما سيأتي في المظهر انشاء الله تعالى  
**القول** في بيان تطهير الارض واعلم ان الارض المتنجسة اذا  
كانت صلبة لا تشرب الماء وكانت ذات عمق يجوز تطهيرها  
بالقبايل نحو تطهير الخوض به واذا كانت مسرحة او مسطحة تطهر  
بانتقال الغسالة عنها فاذا انشقت الغسالة فيطهر محلها ايضا بل  
حكم بعض العلماء بحصول الطهارة بحفاف الغسالة فيها وان لم  
تخرج **القول** في بيان النجاسات واعلم انها قد عدت الى ستة  
عشر كما عده المظهرات كذلك وهي البول والخمر من حيوان  
غير ما كول اللحم ولو بالعارض كالجلال وموطوء الانسان اذا كان  
له اى للحيوان نفس ساكنة اى ذات عرق تخرج منه الدم بقوة والدم  
واللينة والميتة من ذى النفس وان كان ما كول اللحم والكلب والخنزير  
البريان لا يجرى منها والكافر والخمر والعصير لعنه بعد الغلظة  
والاشتداد ويلحق به الزيت والتمرى احتياطاً وكل مسكر ما يجرى  
بالاصل والفقاع وعرق الجنب من الحرام والبعير الجلال احتياطاً  
فلا جتناب منها بل عن عرق كل جلال **القول** في بيان المصهرات وهي ستة عشر **الاول** ماء المطلق  
الطاهر فانه يطهر كثير من الاشياء المتنجسة حتى الماء المتنجس

فيه تامل و  
قليل بنجاستها  
لما ان احوط  
الماء فيجب  
دام ظله

فهو ما في حال  
الصلوة والنوا  
ونحوها وان قلنا  
بالاهارة هي  
الماء المتنجس  
دام ظله



لكن بشرط كون المظهر جاسرياً أو ما في حكمه كماء العيون والأمطار  
 والكرويكفي في تطهير به مجرد الاتصال على الأقوى إلا أن الاحوط  
 الامتناع ولا يطهر المضاف المتنجس إلا بالاستعلاء في الماء  
 الكثير أو ما في حكمه أو بعد الجمع فيقبل التطهير بالكثر وما  
 في حكمه فيطهر الحليب المتنجس بعد جعله جيباً وجعل الجيب يابساً  
 في الجارح والكر إذا نفذ الماء الكثير في أعماقه كما يقبل التطهير  
 إذا انقلب المضاف بالماء أو يشق آخره فيقبل تطهيره بالماء  
 أن لم نقل بأن انقلابه مطهر له وكذا العين المتنجسة لا يطهر بالماء  
 إلا بعد جعله يابساً وخيراً يابساً برمس في الكثير بعد الاحتاطة  
 والنقوذ بجميع اجزائه وكذا لا يطهر المتنجس المصبوغ الذي  
 يجعل الماء المطهر مضافاً بمجرد وضعه فيه إلا إذا كان  
 حصول الاضافة بعد الخروج عن المحل وإذا شك في حصوله  
 هل هو بعد الخروج عن المحل والتطهير وقيل فنية اشكال والأقوى  
 الطهارة إلا أن الاحتياط سبيل النجاة **الثاني** الأرض  
 فإنها تطهر بالمسح من القدم وما يوطى بها كالنعل والخنف والقباب  
 ونحوها بالمشي عليها والمسح بها بما يزول معه العين ولو فرغ من  
 حصول الجفاف وزوال العين قبل المشي كفي في التطهير  
 مجرد المسح بل مجرد المماسية على الأقوى إلا أن الأولى بل الاحوط  
 المشي أو المسح بقدر ما يزيل العين على تقدير وجودها **الثالث**  
 الشمس فإنها تطهر الأرض وكل ما لا ينقل من الأبنية وما  
 اتصل بها من الأبواب والاختاب والأوتاد والاعتاب

له  
 ولم يكن نجس العين  
 كالدم ١٢ ح  
 الملح شح محمد بن  
 دام ظله  
 له  
 لا مطلقاً بل لو كان  
 مسوقاً بالنجاسة  
 فالأقوى المشي  
 الملح شح محمد بن  
 دام ظله

له  
 الأقوى أن يكون  
 مسحة كما أن الأرض  
 لا يكون نذراً أيضاً  
 الملح شح محمد بن  
 دام ظله

له  
 الاحوط المشي  
 مقدار خمسة عشر  
 مطلقاً ١٢ ح  
 الملح شح محمد بن  
 دام ظله

ومن النبات والأشجار الخضر والثمار المتصلة بل وكذلك  
 الأواني المثبتة وكذا الحصى والبوارى ينقل من كل نجاسة بعد  
 زوال العين بالأشراق عليها على وجه يسند التحفيف إلى أشراقها  
 بأبس بمشاركة الريح وغيره بعد فري من الاستنساخ بالأشراق ويطهر  
 بالأشراق ظاهر الحايطة المبنى من الطين المتخمس بعد حصول الجفاف  
 في الظاهر يطره باطنه أيضا بعد وصول الجفاف إليه للتبعية  
 نعم لو كان الجذ أدك لبوارى ذا وجهين أو وجوه وله وجه آخر  
 مستقل فلا يطره هذا الوجه بأشراق الشمس على الوجه الآخر  
 على الأحوط بل لا بد من أشراق الشمس عليه أشراقا مستقلا مع التحفيف  
 وإن كان الاكتفاء بالأشراق للوجه الواحد أيضا لا يخلو من وجه  
 لصدق الجذ الواحد عليه ولو استقل باطن الحايطة بالنجاسة دون  
 ظاهره فلا يطره الباطن بالأشراق على الظاهر **الرابع**  
 الاستحالة إلى جسم آخر محكوم بطهارته فتطهر النار ما أحالته  
 وما دأب دحانا أو بخارا أو تريابا سواء كان نجسا أو متنجسا  
 ولا تطهر ما أحالته قرا أو اجرا إلا أنه يمكن أن يطره مما  
 بالماء الكثير بوضعها فيه حتى ينفذ في أعماقها **الخامس**  
 الانتقال على وجه يضاف إلى المنتقل إليه انتقال دم ذي النفس  
 إلى بطن القمل والبرغوث ونحوهما **السادس** الأسلام  
 فانه يطره بدن الكافر عن نجاسة الكفر **السابع** زوال  
 زوال عين النجاسة عن باطن المسلم وعن ظاهر جسده الحيوان  
 وإن لم يحصل الطهارة بالماء على الأقوى وإن كان

**له** بعينها عليها لا يطره  
 من دون أشراق  
 بعينها عليها لو كان  
 تحت السحاب مثلا  
 الملح شي شخصين  
 دام ظله

**له** حاله عن الوجه  
 محتمل صدق القرف  
 بعد فرضه غير كافي  
 الملح شي شخصين  
 دام ظله

**له** وفي الرهاد النضر  
 تأويل ١٢  
 الملح شي شخصين  
 دام ظله

**له** لا يعلق بها الطلق  
 على الأقوى  
 الملح شي شخصين  
 دام ظله

اشتراط احتمال حصول الطهر بالماء او لى مجرد اخرا من العلامة  
القاتل بهذا الاشتراط وان كان في غاية الضعف **الثلث**  
خروج الدم المعتاد عن الذبيحة فانه سبب الطهارة للدم  
المتخلف في باطنها **التابع** انفصال الغسالة تمام على الاحوط  
فانه سبب لطهارة الرطوبة الباقية في المحل عند القائلين بجاسة الغسالة  
**العاشر** الاستبراء بعد البول فانه سبب لطهارة الرطوبة الشبهة  
الحاز بعد الاستبراء **الحادي عشر** استبراء الحيوان الجلال بجلسه  
وتعليقه بالطاهر ايام منصوصه فحكم بطهارة خثر وبوله بعد الاستبراء  
بمدة مقدرة كثلاثة ايام في الدجاجة ويوم وليلة في السمكة  
**الثاني عشر** اجزاء الاستنجاء وكما يجوز منه الاستنجاء بالخر  
وغيرها **الثالث عشر** غيبة المسلم المكلف او المني مع  
احتمال تطهيرها للمتفحس وسبق علمها بالغساسة واستعمالها له في  
مشروط بالطهارة على الاحوط **الرابع عشر** التبعية  
كتبعية طفل الكافر السليبي المسلم اذا سببه الطفل منفره او الطفل  
محكوم بالطهارة بشرط ان لا يكون معه احد ابائه وكذا الانية التي  
فيها الخربل وكذا الاجسام المطروحة فيها بعد الانقلاب خلا تطهر  
للتبعية حجة اعلى الانية الخالي عن الخمر المتفحس بها وكذا اواني العصير  
العنبي والاجسام المطروحة فيه مثل السفجل والتفاح ونحوهما وكذا  
يعد الحابل المتشاغل باذهاب الثلثين وان تعدد وثياه و الا  
لات المحتاجة التي تستعمل قبل النقص الى حصول النقص ولو ترثيا  
وكلاهما تطهر تبعاً للعصير بذهاب ثلثيه كما ان حوله القدر واطرافه

له  
على الاقوى  
اعتبار خمسة ايام كما  
ان في الاصل ربع  
وفي البقر عشرة  
وفي البطة سبعة  
ايام  
الحاج شيخ محمد بن  
دام ظله

2  
نحو  
وفي  
نحو

وحيث ان دليل  
التبعية على الاصل  
غير مبين ومقدار  
دلائلها من كونها  
شرعية او عقلية  
فان اولها انما  
المتفحس ويراعى  
في المولد المكسوة  
او يرجع الى الغير  
الحاج شيخ محمد بن  
دام ظله

بالتبعية كذلك وكذا تطهر بالتبعية آلات تغسيل الميت من الساجدة  
والخرقة وثيابه اذا غسل فيها والاحياء الصغار من ورق الصدر التي  
بقاؤها في شعر راس الميت ولحيته من اللوان من العادية و يد المغسل و  
ثيابه وان تعدد وكان اشتغالهم مجتمعاً او متفرقاً واحد بعد واحد  
فبعد طهارة الميت بالغسل يطهر الجميع تبعاً وكذا يطهر بتبعية<sup>الاسل</sup>  
رطوبات بدن الكافر من مخاطه وريقه وعرق بدنه بل يخرج البول  
والغائط منه بشرط ذوال عينهما قبل الاسلام وكذا يطهر بظهادة  
البرء الدلو والرشا واطرافها وحواشيها وثياب الناح و يده وان تعل  
سواء كان اشتغالهم دفعة او بالتراخي وان كان نجاسة ماء البرئ  
بالتغيير **الخامس عشر** من المظلمات النقص في العصير فها  
ثلثه بالنار او بالشمس لكن لا حوط مراعات الثلثين كيلا وزنالا  
بالكيل فقط **السادس عشر** نزع ماء البرئ ان قلنا بالتبص  
مع عدم التغيير **القول** في بيان ستر العورة فاعلم انه يجب على المصلي  
المكلف ستر العورة وهي من الرجل القبل والظهر والبيضان  
ومن المرأة تمام بدنهما حتى شعر راسها عدا وجهها وكفها وقدميها  
ظاهر او باطن الا ان الاحوط ستر باطن قدميها ايضا **القول**  
في بيان لباس المصلي فاعلم ان الشرط في جميع لباس المصلي ان  
يكون نجسا ولا مغصوبا ولا من اجزاء غير مأكول اللحم وان ذكى  
بل لو كان جزء غير مأكول اللحم ملتصقا بلباسه او بدنه ولو كان من  
نحو الشعرات الملتقات عليهما فهو ايضا من جهة الصلوة نعم لا بأس  
من حملها مع عدم اللصوق بها كما لا بأس بنجاسة ما لا يتم الصلوة

لو نفا على الاقوى  
وجمها على الاحوط  
بل الاحوط الستر  
من السرة الى الركبة  
المخرج شيخ محمد بن  
دام ظله

الى مفصل الكف  
المخرج شيخ محمد بن  
دام ظله

الى مفصل الساق  
المخرج شيخ محمد بن  
دام ظله

فيه تأمل



وان لا يكون من اجزاء الميتة ان كانت مما تحل فيه الحياة بخلاف ما لا  
 تحل فيه الحياة من ميتة ما كوال اللحم فانه مما لا لباس به وان لا يكون مشبه  
 بالمد كورثات مع الانحصاء فلا لباس مع عدم الانحصاء كما لا لباس بحمل  
 المصنوب اذ هو متحرك بحركة الصلاة اي لم يتصرف فيه تصرفا جديدا  
 بافعال الصلاة على الاحوط واما لبس الحرير المحض والمنسوج من الذي  
 فيحرم على الرجال خاصة دون النساء ولا بالمتزوج بالحرير والفضة  
 والمفضض في المطلق من الذهب وان كان الاحوط الاجتناب  
 عن الاخير كما لا لباس بحمل العسل وشحمه وحمل اجزاء الانسان  
 من الشعر والسن والعرق وحليب المرأة ان كانت طاهرة وكذا  
 لا لباس بحمل ما لا يعلم انه من غير ما كوال وان كان ملتصقا بشيء  
 وبه ندم لو شئ لباس من شعر لا يعلم انه من ما كوال اللحم او غيره  
 فيجبت عنه في الصلاة ولا لباس بغير الساتر من المتنجس للحريم  
 مما لا يتم به الصلاة منفردا وكذا المحصول منها ولو متعدد او ان  
 كان مما يتم به الصلاة منفردا كما لا لباس بالخفاف الحرير وفرشه  
 والاكفاف به اذا كان بقدر اربع اصابع مضمومة او منفردة  
 لا ازيد على الاحوط وان كان الاقوى جواز الزيادة مما لم  
 يخرج عن اسم الكف ولم يدخل في البطانة ولا فيجب الاجتناب  
**القول** في بيان اوقات الصلاة اليومية واعلم ان من  
 جملة مقدمات الصلاة الوقت وانما على اربعة اقسام وقت  
 مختص ووقت مشترك ووقت الفضيلة ووقت الاجزاء فوقت  
 الظهر زوال الشمس المعلوم بزيادة ظل الشاخص بعد انقضاء

لا  
 فلو تحركت المصنوب  
 بحركات الصلاة  
 بطلت على الاقوى  
 الحلي شيخ محمد بن  
 دام ظله

لا يترك  
 الحلي شيخ محمد بن  
 دام ظله

لا يترك  
 الحلي شيخ محمد بن  
 دام ظله

لا يترك في الزاوية  
 الحلي شيخ محمد بن  
 دام ظله

ما يخرج

ما يخرج

نقصه او حدوثه بعد الغداة ويختص بمقدار اذانها فاذا مضى منه  
 مقدار اذانته يشترك العصر معه الى ان يبقى من الوقت الى الغروب  
 مقدار اداء العصر فيختص بالعصر ووقت صلاة المغرب وغروب الشمس  
 ويعلم بذهاب الحمرة المشرقية من تمام المشرق المحدد بربع الفلك  
 بل الاحوط بتدليله بالسواد ويختص بمقدار اذانها ثم يشترك العشاء  
 الى ان يبقى الى انتصاف الليل مقدار اداء العشاء فيختص به ولا  
 يمتد الى الصبح للمضطر بنوم او غفلة او حيض واختصاص على  
 فرض الامتداد كافي اول النصف الثاني ولا في اخره لان الاختصاص  
 لا يلاحظ في الوقت الاضطرار كل انما يلاحظ في وقت المختار بالنسبة  
 الى شريكها لو لم تفعل قبله على الوجه الصحيح ووقت صلاة الصبح  
 الفجر الصاق المعروف في الحديث بانه كالقبطية البيضاء ونهر سوي  
 لانه بانتشاره في افق بلد المصلي يرى كالنهر والاولى ان ينتظر  
 الى ان يستطيل في تمام المشرق المحدد بربع الدائرة الفلكية  
 ويمتد الى طلوع الشمس في افق البلد المصلي ومنتهى فضيلة <sup>تظهر</sup>  
 بلوغ الظل الحادث مثل الشاخص والعصر بلوغ الظل الحادث  
 بعد المثل الى مثله ومنتهى فضيلة المغرب زوال الحمرة والعشاء  
 يدخل وقت فضيلة من حدوث الشفق بمعنى البياض <sup>التي</sup> ثلث الليل  
 ويمتد فضيلة الصبح الى طلوع الحمرة المشرقية وزوال الظلمة  
**القول** في بيان مقدارنا الصلوة واعلم انها اثنتي عشرة ركعة والقيام  
 والنية وتكبير الاخلاص وقراءة الحمد وسورة تامة والركوع  
 والسجود والذكر والتشهد والسلام والترتيب والمولات

وتكفي في ذكرها تسبيحة واحدة اذا كانت كبرى او ثلاثا اذا كانت  
صغرى كما انه مخير في غير ركعة الاوليين بين قلنة الحمد والتسبيح <sup>الاربع</sup>  
مرة الا ان الاحوط قرائتها ثلاث مرات <sup>له</sup> والتشهد ان يقول اشهد ان  
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم  
صل على محمد وآل محمد ويجوز في قرائته محمد <sup>له</sup> الاول الوقف  
واظهار التنوين والادغام بلا غنة ومعها مخيرا بين الاربع ولا يجب <sup>له</sup>  
قواعد القراء الا فيما يقتضيه لسان العرب من المدة وتميز الحروف  
بعضها من بعض من دون الاحتياج الى خصوص ملاحظة مخارج الحروف  
بعد حصول التميز العربي في لسان القوم نعم ينبغي مراعات القواعد  
العربية بحسب النحوي والضرا <sup>له</sup> اذا كان خلافا غلطا بالنسبة الى كل  
لغة العرب لا خصوص لغة واحدة واما السلام وصورة السلام  
عليكنا وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وكل منها منفرد او مجتمعا يخرج من الصلوة وان قصد عدم الخروج <sup>له</sup>  
واما السلم عليك الى اخره فلا دخل له بل هو من تواليع التشهد ويمكن  
القول باستحبابه في جميع احوال الصلوة كالصلوة على محمد له وقد اهلنا  
بيان ساير المقارنات للاختصار ووضوحها في الجملة ويستحب القنوت  
قبل الركوع في الثانية بعد القراءة ولا يشترط فيه قول مخصوص بل  
يحصل بطلق الذكر والدعاء والتحميد والثناء والقران والبسملة  
ولو مرة ورفع اليدين تلقاء الوجه وبسطها جاعلا بطن اليدين  
الى السماء وظهرهما الى الارض ناظرا فيها <sup>له</sup> القول في اركان الصلوة  
واعلم ان اركانها خمسة وهي القيام حال التكبير والتكبير والقيام

لا يترك في الاختيار  
بل يضم والاستغفار  
كما عدا عمل عدائنا  
الاختيار <sup>له</sup>  
الحاج شيخ محمد بن مأمون

الاذغام مع الفتن  
في المقام اولي <sup>له</sup>  
الحاج شيخ محمد بن مأمون

الا انه اولي <sup>له</sup>  
الحاج شيخ محمد بن مأمون

المدا على اللغة  
المتة اوله المتعارفة  
لا القادة الناذرة  
فتامل <sup>له</sup>  
الحاج شيخ محمد بن مأمون

فيه تامل ويحتاج  
الى قصد الخروج <sup>له</sup>  
او يضرب عدم  
الخروج <sup>له</sup>  
الحاج شيخ محمد بن مأمون

المتصل بالركوع والركوع والسجود **القول** في بيان الشك فاعلم  
 أن الشك واحد وعشرون قسمًا خمسة منها لا اعتبار بها وهي لشك  
 بعد السلام والشك بعد خروج الوقت والشك بعد التجاوز عن المحل  
 ويحصل التجاوز بالدخول في شيء آخر واجبا كان أو مستحبًا ركنا أو غيره  
 قولًا أو فعلًا حتى يقدّمات الفعل كالتكبير للركوع ونحوه على الأقوى  
 وشك كثير الشك وشك الإمام والمأموم مع ضبط الآخر وثمانية  
 منها باطلة إذا تعلق الشك بعدد الركعات مع استقراره بحيث لا  
 يسرع زواله كالبرق وإن كان بدون التروى فإنه إذا كان كذلك  
 لا عبقة به وإذا بقى الشك واستقر بحيث لا يزول بالتروى وهو المتأمل  
 التام الغير المستلزم للسكوت الطويل المبطّل فهذا هو الشك الذي  
 جعل الشارع له حكما من بطلان الصلوة لبعض الموارد ومن الصحة  
 في الموارد الأخرى بالبناء على الأكثر وصلوة الاحتياط وهذا التروى  
 وإن كان غير لازم عند الأحقر كما لم يلتزموا بوجوبه في الشك  
 بعد تجاوز المحل ونحوه ولكنه أحوط فإن تبدل الشك باليقين  
 أو الظن قبل السكوت طويل المبطّل فينبى عليه وإلا فالحوط بطا  
 الصلوة بأحد المبطلات لا بمجرد الشك ومن الشكوك الثمانية لمبطلة  
 الشك في الشيء الواجبة عند صلوة الاحتياط كالجمعة والصبح  
 والطواف وكذا الظهر والعصر والعشاء سفرًا في غير مكان التحييز  
 والشك في الثلاثية مثل صلوة المغرب والشك في الرباعية  
 قبل أحراز الأوليتين كما إذا شك بين الواحدة والزيادة أو  
 بين الاثنين والثلاث قبل أكمال السجدين وبين الاثنين والخمس

فيه تأمل والاحوط  
 أن يأتي بقصد  
 الاحتياط والاعادة  
 أيضًا  
 الحاج شيخ محمد حسين  
 دام ظله  
 يمكن الفرق بين التروى  
 الذي يستحق موصو  
 الشك ويستقر فيه  
 الأحكام وبين التروى  
 الذي يتفحص فيه  
 من العلاج فالاول  
 لازم في كل صور الشك  
 لا الثاني فتأمل  
 الحاج شيخ محمد حسين  
 دام ظله العالي  
 أما بالتسليم مع قصد  
 الخروج أو الاستدباب  
 ونحوه  
 الحاج شيخ محمد حسين  
 دام ظله العالي  
 بل فيه إذا نوى  
 قصر أو قلنا يكون  
 المعجز بدو سجدة  
 الحاج شيخ محمد حسين  
 دام ظله



وبين الثلاث والست والشك في الركعة بحيث لا يدركه كرم صلى وثمانية  
 منها صحيحة فيحاط بالتروى فيها ولو قليلا بعد الشك فان تبدل باليقين  
 او الظن فيعمل والا فيعمل على شكه على الوجه المقرر الشرعي هو  
 الشك بين الثنتين والثلاث بعد اكمال السجدة تين وبعد التامل  
 بينه على الثلاث ويأتي بالرابعة ثم يصلي الاحتياط بركعة عن قيا  
 او ركعتين عن جلوس ويحصل اكمال السجدة تين برفع الرأس  
 عن السجدة الثانية على الاقوى وفي الشك بين الثنتين والاربع  
 بعد اكمال السجدة تين فبعد الاستقرار بل التروى احتياطاً بينه  
 على الاربع وبعد الاتمام يأتي بركعة الاحتياط عن قيام وفي الشك  
 بين الاثنتين والثلاث والاربع بعد اكمال السجدة تين وبعد التروى  
 بينه على الاربع ويتم ويصلي بركعتين عن قيام وركعتين من جلوس  
 وفي الشك بين الثلاث والخمس حال القيام ويهدم ويرجع شكه  
 الى الثنتين والاربع ويعمل عمله وفي الشك بين الثلاث والاربع  
 في اى موضع كان ولو قبل اكمال فينبى على الاربع وبعد الاتمام  
 يأتي بركعتين عن جلوس او ركعة عن قيام وركعة الجلوس هنا  
 افضل وفي الشك بين الاربع والخمس بعد اكمال السجدة تين  
 فينبى على الاربع وبعد الاتمام يأتي بسجدة السهو وفي الشك كذلك  
 في حال القيام ويهدم القيام ويجلس ويرجع شكه الى الثلاث  
 والاربع وينبى على الاربع ويتم ثم يأتي بالاحتياط ركعة عن قيام  
 او ركعتين عن جلوس وفي الشك بين الثلاث والاربع والخمس  
 حال القيام فيجلس ويتم ثم يأتي بالاحتياط ركعة عن قيام وركعتين

له

الاحوط الاثبات  
 بركعة عن قيام  
 مقدماً مع  
 الحاج شيخ محمد بن

له

القول بوجوب  
 تقديم الركعتين من  
 قيام قو الاحتياط  
 لا يترك مع  
 الحاج شيخ محمد بن

عن جلوس وفي الشك بين الخمس والست حال القيام فيجلس وينبني على الأربع  
وبعد الاتمام يأتي بسجدة في السهو ويبطل الشك في غير المواضع المذكورة  
وينبغي في هذا الشك وكل شك كان في حال القيام وقد هدم مراعاة  
الاحتياط باتيان سجدة السهولة ولكل زيادة معه فعلا او قولا واجبا او  
مندا وباتخاذ جوار الله وقوته اقوم واقعد والقيام الزائد والتسبيحات  
الأربع والتكبير اذا كانت في غير المحل ثم اعارة اصل الفريضة احتياطا  
في جميع الصور العلاجية التي فيها هدم القيام كما انه لو احتلظ باعادة  
الصلوة في جميع الشكوك حتى في الشكوك المنصوصة كالشك بين الثلاث  
والاربع والشك بين الاثنين والاربع والشك بين الاثنين والثلاث  
والاربع لم يكن مضرا اذا كانت بعد العلاج الشرعي وانا الفقير  
في خصوص النافلة كصلوة الزيارة وصلوة المديونة وصلوة الليل  
ونحوها فحكم التغيير بين البناء على الأقل وهو الافضل او البناء على الأكثر  
ما لم يستلزم الفساد كالشك بين الاثنين والثلاث في الثنائية منها لا  
مثل صلوة الاغرابي وكالشك بين الواحدة والاثنين في نحو صلوة  
فينبني على الأقل في صورتين **القول** في بيان صلوة الاحتياط وكيفية  
فاعلم انه يجب المبادرة اليها فوراً من غير اذنية نوايا وقامة بل نوى  
ويكبر ويقرء الحمد فقط بلا سورة اخفاتا على الاحوط من غير تحجير  
بينه وبين التسبيحات الأربع من غير قنوت فيركع ويسجد السجدة  
ويشهد ويسلم كالفريضة في الاذكار وسائر الشرائط ومن شك  
في عدد ركعات الاحتياط يبن على الأكثر الا اذا استلزم الفساد فيبن  
على الأقل **القول** في بيان احكام السهو فاعلم انه اذا ترك ركعة

ع

بل اولي واحوط  
فلا يترك  
الحاج شيخ محمد بن

ع

لا يترك اه في  
البسطة فانه يترك  
الحاج شيخ محمد بن

من الصلوة سهوا فان التفت قبل دخوله في ركن آخر يأتي به وبما بعده  
وتبطل الصلوة ان التفت بعده واذا ترك غير الركن سهوا فان التفت  
قبل الدخول في الركن فالحل باق يأتي به وبما بعده وان تذكر بعد الدخول  
صحت صلوة ولو زاد شيئا في صلوة سهوا فان كان ركنا بطلت صلوة

في غير صلوة الجماعة **ولا ما غير الركن** فلا بأس

بزيادة اذا كان من غير عمد بل سهوا واجبا كان الزايد او مستحبا  
فعلا او قولا او هما معا كزيادة سجدة واحدة وذكرها وكزيادة  
القنوت في الركعة الثالثة مثلاً نعم يحتاج بعد الصلوة بسجدة في السهو

لكل زيادة ونقصه الا لترك المستحب سهوا لعدم الصدق فانه لا يصدق  
النقص بها بخلاف زيادتها كزيادة القنوت في الثالثة لصدق الزيادة  
بها وما اذا كان المنسئ التشهد ولو بعضا منه او السجدة الواحدة

فلا بد من قضاءها ولا بعد الصلوة قبل فعل ما يبطلها عمد او سهوا  
مرعى الجميع ما يجب فيها في حال الصلوة ثم يأتي لكل منهما بسجدة السهو فاذا  
اجتمع على المصلي صلوة الاحتياط ثم قضا المنسئ ثم سجد في السهو

لكن لا قضاء لاجزاء الصلوة الا للسجدة الواحدة المنسئية والتشهد  
المنسئ كلا او بعضا حجة الصلوات من التشهد وحته ابعاض التشهد  
وابعاض الصلوة كالنية فقط او الال فقط ولكن الاحوط

في قضاء الابعاض اذا كان مثل واو العطف او الجار او نحو ذلك  
ان لا يقتصر عليه بل يأتي به بما يصير به صحيحا **القول في بيان**

ما يجب له سجد تاء السهو فا علم انه يجب سجد تاء السهو في خمسة مواضع

**الأول** التكلم بكلام الادميئين سهوا ولا بأس بالذكر والدعاء

له

لو كان قاصدا بها  
متابعة الامام  
الحج شيخ محمد بن

له

حتى قصد الاداء  
والقضاء على الاحوط  
الحج شيخ محمد بن

له

لا يترك  
الحج شيخ محمد بن  
دام ظله

والقول ولو بعض الكلمة منها وان صار لعدم الا تمام شيها بكلام الاذي  
**الثاني** التسليم سهوا اذا كان باحد صيغة السلام الواجب الخروج  
عن الصلوة اذا سلم في غير محله وكان تاما واما بعض التسليم الواجب  
والتسليم المستحب وان كان تاما فلا يجب لهما سجدة تاء السهو **الثالث**  
التشهد المنسي كلا او بعضا حتى الصلوة على محمد وآله وبعضها **الرابع**  
الشك بين الاربع والخمس بعد اكمال السجدة تين كما مر **الخامس**  
السجدة المنسية كما ذكرناه سابقا واما القيام في موضع القعود  
وعكسه فينبغي ان لا يترك لهما سجدة السهو **القول في بيان**  
كيفية سجدة السهو وكيفيةها ان نوى بعد الصلوة وتعيين السبب  
ويكبر احتياطا مقارنا لها فيسجد فيها ويقول بسم الله وبالله  
وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ يرفع راسه ويجلس مطمئنا ثم  
يسجد كذا لك فيقول فيها ما قاله في الاولى من الذكر ثم يرفع راسه  
مطمئنا ومستقرا او يتشهد بالتشهد الخفيف من دون تشهد الصلوة  
وهو ان يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله  
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ثم يسلم باحد صيغة السلام الواجب ثم اعلم  
ان الظن في الاجزاء وعدد الركعات بحكم العلم بخلاف الظن في الموانع  
فلا يلتفت اليه في الصلوة لانه ليس بحكم العلم فكما ظن بحدوث مبطل في الصلوة  
لم يلتفت الا في خصوص الظن باستدباره عن القبلة في الصلوة وكذا  
الظن في شرائط حال الصلوة ليس بحكم العلم الا في بعض الموارد كالظن  
بالقبلة حال التحير وبالوقت حال الغيم ولا عبرة بالظن بعد الفراغ كالشك  
بعده سواء كان في الاجزاء او الركعات **القول في المنسي**

لا  
الاحوط الاثبات  
بالسجدة تين  
المخرج شيخ محمد بن  
دام ظل  
الاحوط ان يسجد  
لابعاض السلام  
الواجب ايضا  
المخرج شيخ محمد بن  
دام ظل  
بل يسجد لهما  
لا ينبغي تركه  
المخرج شيخ محمد بن  
دام ظل



فَاعْلَمْ أَنَهَا اثْنَا عَشَرَ **الْأَوَّلُ** الْخُدُثُ فَكُلُّ حَدَثٍ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ هُوَ  
 مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ وَيَسْتَوْفِيهِ الْعَمْدُ وَالسُّهُوُّ وَالْإِخْتِيَارُ وَالْإِضْطِرَارُ **الثَّانِي**  
 التَّكْفِيرُ وَأَيَّانَهُ مِنْ آدَابِ الصَّلَاةِ بَلْ مُطْلَقًا عَلَى الْإِحْوَاطِ وَهُوَ وَضْعُ أَحَدِ التَّيْنِ  
 عَلَى الْآخَرِ فِي حَالِ الْعَمْدِ وَالْإِخْتِيَارِ بِالْخَوْفِ وَلَا اجْبَاءَ **الثَّالِثُ** الْإِخْرَافُ  
 عَنِ الْقِبْلَةِ عَمْدًا أَوْ لُؤْسِيًّا إِذَا كَانَ بِكُلِّ الْبَدَنِ وَكَذَلِكَ الْإِخْرَافُ بِالْوَجْهِ  
 فَقَطْ إِذَا كَانَ بِعَكْسِ الْقِبْلَةِ وَإِنْ كَانَ الْإِحْوَاطُ تَرْكَ الْإِخْرَافِ بِالْوَجْهِ  
 بِهِ إِلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ نَعْمَ يَكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ بِالْعَيْنِ فَقَطْ إِلَيْهِمَا وَإِلَى بَيْنِ  
 أَحَدِهِمَا وَالْقِبْلَةَ وَخَلَاكَ إِذَا كَانَ عَمْدًا أَوْ أَمَّا الْإِخْرَافُ إِلَى بَيْنِ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ  
 سُهُوًّا أَوْ جَهْلًا أَوْ إِضْطِرَارًا أَوْ لَوْ جَمِيعَ الْبَدَنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ **الرَّابِعُ** التَّكَلُّمُ  
 بِكَلَامٍ آدَمِيٍّ وَالْجَنِّ عَمْدًا جَرَفَ لَهُ مَعْنَى أَوْ جَرَفَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى  
 فَانَّهُ مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ وَأَمَّا الذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ وَالْقِرَاءَانُ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا وَإِنْ  
 شَرَعَ بِكَلِمَةٍ وَلَمْ يَتِمَّهَا وَلَوْ كَانَ عَمْدًا أَوْ إِخْتِيَارًا فَلَيْسَ بِآثِمٍ إِذَا تِمَّ الْأَقْوَالُ  
 الْمُسْتَحَبَّةُ لَيْسَ بِالْإِزْمٍ وَلَا يَجِبُ لَهُ سَجْدَةٌ أَلَسُّهُوَ أَيْضًا لِعَدَمِ الدُّخُولِ فِي  
 كَلَامٍ آدَمِيٍّ **الخَامِسُ** الْقَهْقَرَةُ وَهِيَ كُلُّ ضَحْكٍ مَعْرُوضٍ مَعْرِقَةٍ  
 فَإِذَا تَذَكَّرَ أَوْ مَلِيقًا لِلصَّلَاةِ وَيَضْحَكُ كَذَلِكَ عَمْدًا أَوْ إِخْتِيَارًا فَإِنَّهُ  
 مَبْطُلٌ صَلَاتُهُ بَلْ الْإِحْوَاطُ تَرْكُ الضَّحْكِ الْخَالِي عَنِ الْقَهْقَرَةِ فِيهَا كَمَا أَنَّ الْإِحْوَاطَ  
 إِعَادَةَ الصَّلَاةِ بِالضَّحْكِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى الصَّوْتِ وَالْقَهْقَرَةُ تَقْدِيرُهَا كَيْفَ مَنَعَ  
 نَفْسُهُ عَنْهُ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ امْتَلَأَ جَوْفُهُ ضَحْكًَا وَاحْمَرَّتْ وَجْهُهُ وَارْتَعَشَ بَدَنُهُ  
 نَعْمَ لَا بَأْسَ بِالتَّبَسُّمِ فِيهَا وَلَوْ عَمْدًا **الْسَّاسُ** تَعَدُّ الْبُكَاءُ بِالصَّوْتِ  
 لِفَوْتِ أَمْرٍ دُنْيَوِيٍّ كَمَا لَوْ مَوْتَ أَحَدٍ مِنَ الْأَحْبَابِ وَيَحْتَاطُ بِتَرْكِهِ  
 لَطَلَبِ أَمْرٍ دُنْيَوِيٍّ مَطْلُوقِ الْأَمْوَاتِ الْأَعْلَى الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْلِيَاءُ

لَا  
 خصوصاً لو شَرَعَ بِالصَّوْتِ  
 والقِرَاءَانِ وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَشَرَعْ  
 بِالصَّوْتِ فَلَا يَكُونُ  
 دُعَاءً وَلَا قِرَاءَةً  
 الْقَصْدُ أَوْ الْخَوْفُ  
 أَوْ التَّعِينُ بِنَفْسِهِ  
 فَالْإِخْرَافُ بِكَلَامٍ آدَمِيٍّ  
 حِكْمَاءُ قَوِيٌّ حَرِّ  
 الْحُجَّاجُ شَيْخُ مُحَمَّدٍ  
 حَامِ ظَهْرُهُ

لَا يَتْرَكَ إِعَادَةَ  
 الصَّلَاةِ  
 الْحُجَّاجُ شَيْخُ مُحَمَّدٍ  
 حَامِ ظَهْرُهُ

وفاطمة الزهراء والائمة عليها وعليهم الاف التحية والتشاور ولا بأس بالبكاء  
 على كل امر اخروي كالخوف من النيران والشوق الى الجنان سواء  
 كان بختيار ام لا لانه عبادة واجتهاد ولا بأس بالبكاء الغير المشتمل  
 على الصوت مطلقاً وان كان الا حوط تركه ايضاً اذا كان يطلب  
 امر ديني **السابع** من المبطلات كل فعل مباح لصورة  
 الصلوة وان كان قليلاً كالوشبة من مكانه اليه والى غيره ومثلها الصفقة  
 والعقطة لعبادهن والواخراج صرحت خاص من فيه يكون ضاهياً لصداق  
 المصل عليه فانه مبطل للصلوة عهداً وسهواً بخلاف غير المباح وان كان كثيراً  
 كحركة الاصابع عند التعجب للحيية وغيرها من جوارحه او عبثاً لاجل زيادة  
 الله لا يحوصل صحتها ولا يفوت مولات انما لها اما اذا كان مقوياً لله  
 اي لثبات العرفية غير مباح للصوت فهو مبطل حال العمد على الاقوى دون حال  
 بخلاف ما لم يكن مقوياً للمولات المذكورة فلا تبطل به للصلوة ولو  
 عمداً فضلاً عن السهو مخوضب الاستغفار في الوتر بالسمحة وحمل <sup>لطف</sup>  
 وضه وارضاءه وتعدد الركعات بالحجر وقتل الحيية والعقرب  
 الاشارة باليد والتصفيق للاعلام والتمطى والتشاوب والتخيم  
 البصاق والتحريك مقدار خطوة بل خطوتين مع ترك القراءة  
 للحق الجماعة او الدخول في الصف للجمعة او الغرض اخى وغيرهما  
 الانفعال التي لا تمحو لصورة ولا تقوت مولات الاقوال والافعال  
**الثامن** من المبطلات الاكل والشرب فانهم يبطلان  
 مع القصد والاختيار والعمد ولا بأس بها مع السهو لان الاحوط  
 الامانة نعم اذا كان ما حياين للصلاة

في كون كثيراً  
 كما في عدم  
 انطالة لو  
 كثيراً  
 تامل  
 مح

ومذهبين في لصوتها فقد مر في المبطلات السابغ ان لزوم الاعادة في اقوى  
ولا بأس بازدراد ما يقى في الفم وخلاف الاسنان من بقية الغذاء و  
ابتلاعه كما لا بأس باذخال السكر ونحوه في الفم للاذابة تدبجها ما لم  
يمنع القراءة **الشك** من المبطلات تعد قول امين بعد الفاتحة  
في غير صفا هل السنة والجماعة اما ما كان المصلحة او ما موما او منفردا  
ولا حوزة في جميع احوال الصلوة فحق حال التوبة والهو ترك الفاء للشك على قولين الفم والشك في الدعاء

الترك احوط  
ما يفي شفع محمد  
دام ظله

فعم لا تبطل الصلوة به سهوا ولو بعد الفاتحة **العشر** من المبطلات  
الشك في الركعات في الموارد المخصوصة وقد تقدم تفصيله وقد ذكرنا  
ايضا ان الاحوط عدم الحكم ببطلان الصلوة بمجرد الشك المرقوم فيها  
مع اليأس عن الترميم في طرفه الشك فلا يستأنفها بمجرد الشك ولا يستأنف  
الا بعد الباطالها باستأنف المبطلات من الشك العمد ونحوه ثم يستأنف  
الصلوة وقد اشرنا ان الشك في خصوص النافلة ليس ببطلان اصل

بل في بطلان  
مبطل كما لو كان  
كروية كصلوة  
الاعرابي

**الحاد عشر** من المبطلات زيادة جزء فيها فانه ان كان  
دكنا فتبطل بالفريضة عمد او سهوا في غير جماعة كما عرفت سابقا  
واما النافلة فالاقوى ان زيادة الركن ونقصانه فيها سهوا لا  
وان كان الاحوط الاعادة مطلقا وهذه الاحتياط في جانب التقصا  
اشد فيحتمل باعادتها في خصوص التقصان وزيادة غير الركن  
في الفريضة والتعمد بها مبطل اذا اتى بقصد الخزيمة ولا بأس  
بزيادته سهوا كما عرفت نعم اذا تعمد بزيادة المستحب كالقنوت  
والتكبير في الفريضة فيحتمل باعادتها احتياطا شديدا ولما اذا  
كان منية في اول الفريضة اتيانها كان قصد صلوة مشتملة

بمقصد المنة  
ع

على قنوتات اربعة مثلاً فالاقوى لزوم الاعادة **الثاني عشر**  
 من المبطلات نقصان جزء منها وقد مر انه ان كان ركناً تبطل به  
 الصلوة ولو سهواً في الفريضة جزء او في النافلة على الاحوط  
 احتياطاً شديد او ان كان غير الركن فالتمتع بتركه مبطل للفريضة  
 دون السهو كما عرفت سابقاً وليس عليه شيء الا في خصوص السهو  
 عن السجدة والتشهد فيجب قضاؤه بعد الفريضة فوراً في حال  
 يسجد في السهو ما في غير الفريضة فلا يجب فيها شيء لا قضاءً لها ولا  
 سجدة السهو لما **القول** في صلوة الميت والقول في كيفية  
 وهي ان يكبر فيها بعد النية اما ما كان ارضاً موما فيقول اشهد  
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله ويستوي في الميت  
 المذكر والمؤنث ثم يكبر ثانياً ويقول اللهم صل على محمد وآل محمد ثم  
 يكبر ثالثاً ويقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يكبر رابعاً ويقول  
 اللهم اغفر لهذا الميت ان كان ذكراً او لهذا الميت ان كان أنثى وقد صرح في الروضتين بالتدوير  
 في موضع الثانية وعكس لا ينصرف ثم يكبر خامساً بلا دعاء بعده وبه  
 تمام الصلوة ويجوز على الاقوى رفع اليدين في سائر التكبيرات  
 كما يجوز في الاول ويجوز اتيانها فرادى وجماعة بشرط العلم بعد  
 ان الامام على الاحوط ولا يتخلل الامام من المأموم شيئاً منها بل  
 يكبر ويدعو مثل الامام واعلم ان احق الناس بالصلوة على الميت  
 اوليهم بميل ثم فالابن اولى من غيره الا الاب وهما اولى من الجد  
 والاختوة والمتقرب بالابوين منهم اولى ممن يتقرب باحدهما  
 والزوج اولى بالزوجة من كل احد حتى الاب والابن وعندنا الاقرب





إذا خاف غالب لناس **فلا** الكسوف فيشترط في وجوب المصلاة بهما  
سعة وقتها من أول الأخذ إلى تمام الانجلاء لفعل الصلاة فيه فان قصر  
وقتها من فعلها فيه فلا يجب على الأقوي لا أنه الاحوط كما أنه لا يجب <sup>للقضاء</sup>  
في الصورة عند احتراق تمام القرص إذا حصل العلم بعد تمام الانجلاء  
الأنه أحوط نعم يجب لقضاء بعد تمام الانجلاء مع النسيان أو الأهل  
غرام أنهما حال احتراق بعض القرص بشرط السعة المذكورة فلو خرج  
الوقت لا ينعى الأداء ركعة في الوقت فيأتي بها أداء ولا يجب هذا  
الصلاة على الميتة حال كونها حائضاً أو نفساً زمان حدوث <sup>للمتنب</sup>  
الآن الاتيان بها قضاء لعلمه أحوط نعم يجب لقضاء في صورة  
احتراق القرص وعدم الاتيان لأجل النوم وأعلم ان وقت صليهم  
الكسوفين قول الشرع بلاخذ إلى تمام الانجلاء إلا ان اقامها قبل  
الشرع بالانجلاء أحوط لوجوه القول بصير مرتبها قضاء بمجرد الشرع  
بلا انجلاء ويجب يضاهية الصلاة بسبب حدوث الزلزلة إذا حدثت  
الأرض بحركة شديدة وكذا الخيفة منها التي لا تدرك إلا بدقة تامة  
على الاحوط نعم لا يجب للصلاة بمجرد الحركة ولو كانت شديدة إذا لم يقصد  
عليها السهم الزلزلة ويحتاج بالصلاة إذا لم يعلم بمدتها ومنها حين وقوعها  
بما إذا كان العلم بعد مدة يأتي بها بنيت القربة المطلقة لا بقصد  
الوجوب وهكذا حكم غير الزلزلة من الآيات السماوية والأرضية  
وأعلم ان صلاة غير الكسوفين من الآيات أداء في جميع الأوقات  
الأنه يأتي بها فوراً بل يجب الاتيان بها فوراً  
إذا وصل لتأخير إلى حد يعجب الله من فان

لو  
قبل بالوجوب  
فمن يمكن  
من ذلك  
ركعة منه  
كان قوتاً  
والاحتياط  
في ذلك  
محج  
مست  
خصها  
لوقفت  
فتمكنت  
من ذلك  
الركعة  
شظوة  
م

لم يأت بها فوراً يأتى بما يعده أداءه ووجوب صلوة الزلزلة ونحوها من  
 ذوات الأسباب مختص بمن هو في بلد الآية فلا يجب على غيره نعم  
 يقوى الحاق مزاد البلد وبسا ينسب إليها ما تقدم معه مكاناً  
 واحداً أو بلد واحد عرفاً **القول في بنا كفيتهما**  
 فاعلم أنهما ركعتان يجزئ كل ركعة منهما خمس ركوعات بعد قراءة الحمد  
 وسورة تامة ومبعضه أو ملفقه فيجوز الاثنان بها على أنحاء مختلفة  
**الأول** أن يقرأ بعد نية القرية وتعيين السبب وتكبيرة  
 الاحرام الحمد وسورة تامة فيركع الركوع الجامع للشرائط ثم يرفع  
 الراس عن الركوع الأول فيقرأ الحمد وسورة تامة تلك السورة  
 أو غير هاتين كم مثل الأول ويرفع الراس عن الركوع الثاني ويقرأ  
 وسورة تامة فيركع ثالثاً ثم يرفع رأسه ويقرأ الحمد وسورة تامة  
 ثم يركع رابعاً مثل الثالث ويرفع رأسه عنه ثم يركع خامساً فيهوى  
 إلى السجود فيسجد السجدة الأولى ثم يقوم للركعة الثانية ويفعل مثل الركعة  
 الأولى من قراءة الحمد والسورة قبل كل ركوع من الركوع الخمسة  
 ثم يسجد السجدة الثانية ويتشهد ويسلم **الثاني** أن يقرأ في كل  
 ركعة الحمد وسورة واحدة موزعة على الركعات الخمس فيقرأ بعد النية  
 والتكبيرة الحمد وبعض السورة مثل أن يقرأ الحمد في القيام الأول  
**بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ** ثم يكبر ويركع ويرفع رأسه  
 ويكتب ويقول في القيام الثاني **وَمَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدَرِ** ثم يركع  
 بعد التكبير ويكتب بعد الرفع ويقول في القيام **الثالث** يقرأ  
 خير من ألف شهر ثم يركع كذلك ويقول بعد الرفع في القيام الرابع

تتزل الملائكة والروح فيها بأذن ربهم من كل امر ثم يركع كذلك ويقول  
بعد الرفع في القيام الخامس سلام هي حتى مطلع الفجر ثم يركع بعد التكبير  
ويرفع ويقول سمع الله لمن حده ويهوي للسجدةتين ويقوم للركعة الثانية  
ويفعل مثل ما فعل في الركعة الاولى ويتشهد ويسلم مرغبا في الجمع بجمع  
شرائط الفرائض اليومية تبرء ذمتنا فشرعنا الثالث التلغيق بان يقرأ  
السورة بعد النية والتكبير والحمد في بعض القيامات من الركعة الاولى  
او الثانية سورة تامة وفي بعض القيامات ببعضه فله ان يذيع السور  
على القيام الاول والثاني بان يقرأ في القيام الاول بعض الحمد نصف السورة  
وفي القيام الثاني نصفها الاخر ثم يركع ويرفع راسه ويقراء الحمد في القيام الثاني  
ثم يقرأ السورة تامة او زعمه وكما ركع عن تمام سورة وجب الحمد في القيام  
منه بخلاف ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل يركع عن بعضها فانه يقرأ <sup>حيث</sup>  
قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة  
فسجد ثم قام للركعة الثانية وجب قراءته الحمد ثم قرأ سورة في الركعة  
الثانية ولا يجب اتمام تلك السورة من حيث قطعها ولا يكفيه ايضا فاذا  
اتم السورة في القيام الاول او الثاني من الركعة الثانية يجب قراءته الحمد  
في القيام الثالث وقراءة سورة تامة ولو بجزء التوزيع على القيامين الباقيين  
ولكن الاحوط اتمام السورة في القيام الخامس حتى لا يحتاج الى اتمامها  
في الركعة الثانية وقد ظهر من ذلك انه يجب في كل ركعة قراءة الحمد و  
سورة تامة في القيام الواحد من القيامين الخامس او بجمع بين سورة تامة  
وبين قرة السورة على القيامين الباقيين وانه يجب تكرار الحمد بعد تمام  
السورة على التفصيل <sup>لأنه</sup> فصلنا ولا يجب فيها القنوت نعم يستحب فيها



قبل الركوع الثاني بعد القراءة قنوت فيكون المجموع في الركعتين خمس  
قنوتات ويجوز الاجتزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس و  
ثانيهما قبل العاشر بل يجوز لاقتصار على الاخير منهما وليستبان بكثر  
كل ركوع وكذا بعد الركوع الخامس والعاشر فيقول سمع  
الله لمن حمداً ويكبر بعد التسميع وان يصليها في حبال المسجد لا تحت  
السقف وكذا في غير المسجد وليستبان فيها التطويل في قراءة سورة الطول  
كيسر والروم والكهف وكذا المساواة تقريباً بين كل من القراءة والركعة  
والسجود في التطويل وكذا يستحب الجهر بها وان كانت نهارية لا يجب الجهر  
فيها ولا الاخفات وان يصليها جماعة اداء كانت ارتضاء وليقط  
المأمورة قراءة الحمد والسورة كاليومية دون سائر الاقوال **القول**  
**في قضاء الصلاة** وبعض احكام الاولياء ايضا اعلانه يجب فعل  
الفريضة اليومية عد الجماعة خلع الوقت على كل من لم يفعلها فيه  
عامداً او سهواً او جاهلاً لعذر او غيره الا اذا كان عدم الفعل في  
مجموع الوقت لصفر وجنون او غمار او حيض او نفاس وكفر اصيل  
ولو كان عروضا في الوقت بحيث تمكنت فيه ادراكها تمام مع الطهارة  
من اول الوقت او في اخي الوقت بحيث يمكن بادراك ركعة منها مع  
الطهارة فيجب عليه الاداء وان لم يفعلها يجب عليه القضاء في  
خارج الوقت ويبرؤ من الجنون والاغمار والحيض والنفاس في  
مجموع الوقت يسقط القضاء وان كان من فعله الا ان الاحوط <sup>عدم</sup>  
الوقوف اذا كان العذر بفعله لا سيما اذا كان عاصياً واماً عرفت السكران بالمسكر جليل وعصياً  
اذا كان عاصياً او جاهلاً او ساهياً فلا يجب عليه القضاء البتة فاعدا الطهرين لا يترك القضاء

على الاقوة وان كان لا يجب عليها الصلوة في الوقت وكذا الخالف  
 فانه اذا استبصر لم يؤد الصلوة اصلا ولم يصلها على وفق مذهبه  
 لا يسقط عنه القضاء وان صلاها على وفق مذهب الحق نعم يسقط  
 عنه قضاء الصلوة اذا صلاها في الوقت على وفق مذهبها واستبصر خارج الوقت  
 واذا استبصر الوقت باق يعيد لها احتياطا واحوط منه القضاء ايضا اذا كان الاستبصار خارج  
 الوقت **واعطاء المقتضا** ما ادى الغضوء والغسل واليتم وازال الذي  
 فلا بد من اعادةها بطريق مذهب الحق مطلقا ومن استبصر في سائر المذاهب  
 ثم استبصر فليقض اداها حال لا رتد على الاحوط ويجب في قضا  
 ما فات سفر القصر ولو اتي به في المحض او في مكان التحجير كما يجب قضا  
 ما فات حضر التمام ولو اتي به في السفر او في مكان التحجير لا التحجير في  
 الاداء لا في القضاء حتى فيما فات في مكان التحجير لا يجوز قضاء  
 الفريضة على الواحله الا فيما اذ اصح في اداء الفريضة قلنا بفوتها قضا  
 ومن فاته فريضة في المحض من الخمس اشتبهت يصلي ركعتين وتلثا و  
 اربعاً مخيرا في الاربع بين الجهر والاضحى وان فاته في السفر واشتبه  
 يأتي باثنتين ثلاث مخيل في اثنتين في الجهر والاضحى القول في بيان احكام الاولياء  
 اعلم انه يجب على ولي الطفل الغير البالغ تمرينه على اداء الصلوة وقضاءها ولا  
 ذلك عليه على الاقوال لا يجب عليه من كتابه القرآن واسم الله واسماء الانبياء  
 والائمة عليهم السلام من غير وضوء بل هو ايضا عند بعض مشايخنا لا وضوء لا طهارة  
 لا يرفع الحث عندنا نعم منهم من يمتنع لومع الوضوء الحق ويحلفون بتزوين الطفل الذي  
 والفطنة والحريه ويجب على الولي منعهم مما علي ان مقصود الشارع من  
 وقومه في الخارج كشرهم واكل غيب العين والتغنى والرفق نحوها وكذا من اكل

فلا يصح له  
 وفق مذهب  
 الحق متمسكا  
 من قصد القدر  
 وسائر الشرائط  
 لم يفسخ على الاثر  
 وان كان احاط  
 ح

تأويل  
 بطلان  
 بما في المتن  
 ح

بما في المتن  
 ح

وشربه على الاحوط وان كان الاقرب عد من وجوب المنع والاعلام لا يجوز  
على الولي اطعامهم بالمتفحص ومناديتهم به بالاكل والشرب لجنس العين  
فانه يجب على الاولياء منعهم من اكله وشربه ولو مع جهلهم به  
ثم اعلم انه لا يجب الترتيب في قضاء الصوم كما سيجي انشاء الله وكذا  
في قضاء الصلوة غير اليومية بان يقدم ما فاتت اولافا ولا بل يجوز فيه  
عكس الترتيب وكذا في قضاء التوافل اليومية نعم في خصوص  
قضاء الفرائض اليومية يراعى الترتيب مع العلم بالترتيب بتقديم  
ما فاتت اولافا ولا بل يجب فيه واتمامه الجمل بكيفية الفوت و  
حصول مشقة كثيرة من تكرارها المحصل للترتيب لا يجب الترتيب  
ولا ترتيب بين القضاء والاداء فيجوز تقديم الاداء على القضاء  
وان كانت صلوة واحدة من ذلك اليوم وان كان الاحوط تقديم  
القضاء على الاداء سيما في قضاء يومه وليلتنه بل يجادل من الاداء  
الى القضاء لو تكرر في الاثناء وكان محل العدول باقيا كما  
انه لا يجب القضاء فور بل يجب موثقا وان كان الاحوط التعجيل  
والمباداة اليها ويجوز اداء النافلة لمن عليه قضاء الفرائض كما  
انه يجوز التطوع في وقت الفريضة لا ان الاحوط ترك مطلق  
التوافل في وقت الفريضة خصوصا اذا اقتصر على النافلة ولا يشغل  
بقضاء الفريضة اصلا نعم للجمع بين القضاء والنافلة اولى من الاقتضا  
بالنافلة كما ان الاحوط في حق المديون تقديم الدين على الصدقة واما  
تقديم الدين عند المطالبة والقدرة على الصلوة اداء وقضاء مع  
الوقت فلا زما البتة بل حكمي عن جميع الحكم ببطلان الصلوة لو قدمها

بل  
تأمل وتوكل  
المع قوت  
حج  
٢  
تقدم الاضطرار  
على الفاتية  
اليومية محل  
تقدم وتأمل  
تأمر  
حج  
٢  
قبل وجوب  
العدول لم  
يكن بعبء  
حج  
٢  
في  
جواز اداء  
النافلة المبتد  
لمن عليه الفريضة  
او في وقت  
الفريضة تأمل  
بطلان الروا  
وذوات  
الاسباب  
كأن يأن  
وعرضا  
حج

والحال هذه ويجب قضاء القصرية قصر ولو في الحضر والتامة تمامًا ولو في السفر كما مر ولا يحدرا الجاهل بالقصر هنا قصر ويجوز للمدة الاثنيان بقضاء الرجل تبرعًا واستيجارًا وكذلك العكر والاعتبار بحال نفسهما في الجهر والاختفات لأحال المنوب ومن قضا صلوة كثيرة ولم يعلم عددها فليقض احتياطًا صلوة كثيرة حتى يعلم أو يظن براءة ذمته منها وإن كان لا قوة في الاثنيان بما فاتته يقينًا ويعمل بالبراءة في غير ذلك فإشك ان ما فاتته قضاء يوم أو يومين أو شهرًا وشهرين أو سنة أو سنتين فليات بالمتيقن أي الأقل ويعمل في الزائد بالبراءة ثم أعلم أنه يستفاد من الاخبار المعتمدة زيادة الحث والتأكيد في النافلة حتى ورد في بعض الصحاح ان تركها استخفاف وتضييع لمرسل رسول الله صلى الله عليه وآله كما في مضمون صحيحه **عبد الله بن سنان** عن أبي عبد الله قال قلت له اخبرني عن رجل عليه من صلوة التوبة ما لا يدر ما هو من كثرتها قال فليصل حتى لا يدركه صلى من كثرتها فيكون قد قضى بعد وما عليه من ذلك ثم قال قلت له فانه لا يقدر على القضاء فقال ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها او حاجته للاخ المؤمن فلا شيء عليه وان كان شغله لجميع الدنيا والتشغل فعليه القضاء ولا يلقى الله تعالى وهو مستخف ومضيق محرر رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال قلت جعلت فداك ان لم يستطع لقضاءها هل يجوز به الصدقة فنكت طويلًا ثم قال فليصدق بعد ذلك قلت فما يتصدق قال يتصدق بما يسعه واقله ان يعطى المسكين من أمن الطعام من كل ركعتين منها اليك كانت او لها رتبة ثم قال قلت جعلت فداك ان لم



يستطيع لذلك فقال عليه السلام يعطى عن كل أربع ركعات مدا من  
الطعام من الصلوة النهارية شقلت لا يقدر فقال عليه السلام يعطى من الليلة  
مداً أو من النهارية مكد ثم قال ثلاثاً إلا أن فعل لنا فله افضل ثم علم  
أنه يجب على الولد الأكبر ولو كانت رقاً قضاء الفرائض التي فانت عن  
والده الحر والعبد من الموت او صم على الا حوط بل كل واجب في ذمة  
والده فعليه فاسداً وتركه عامداً عن عبادات نفسه او غيرها كالنساء  
عليها وما فانت عن والد الوالد كان وجب عليه القضاء والد ابه  
ولم يفعله لانه كان ايضاً أكبر ولده والد بل لا حوط وجوب قضاء  
الأكبر بعد البلوغ اذا كان حين موت ابيه صغيراً بل لا حوط ان يقضى  
سائر الورثة مع فقد الولد الأكبر وان كان الاقرب السقوط منهم  
بل لا حوط على الولد الأكبر بل على كل الورثة قضاء فوائت الام بل  
الا حوط تولى الاناث مع فقد الذكر ولكن السقوط منهم اقوى والظاهر  
كما ان الاقوى السقوط عن الولي اذا وصى لمقت بقضاء فوائت باستيحاء  
الموصى لمقت ونحوه بمقدار اوصى به من الزايد الا ان السقوط عن  
عن الولي بعد اتمام المستاجر لا قبله كما ان الا حوط الاقوى السقوط بفعل  
المتبرع ويحيى للولد الأكبر لمباشرة بنفسه او الاستيحاء القول  
في صلوة الجماعة وهي مستحبة مؤكدة ويجب في الجمعة ولا يجوز  
الاقتداء بالخط العاد لانه بالجهول حاله لا بالفاسق ولا بالعلوف  
لا يجوز ان لا بالامة او الخنثى ان كان المأموم رجلاً ولا بغير المؤمن  
ضرراً ومع الضرر لا يفر النفس منهما امكن مع سقوط وجوب الجماعة  
بغير البالغ الغير المعصوم ولا بالمجنون وبكرة تقدم النساء على الرجال

١  
وجوبه على  
في الفرض  
قوى  
ك

٢  
ولو من جهة  
ك  
٣  
بل  
ما كان انى  
ثم يجوز في  
للغير على ما  
ك

عازاتهما بل قبل بالحرمة ويشترط في صحة القعدة ان يشاهد المأموم  
 امامه او مشاهدة من يشاهد الامام ولو في بعض الاحوال بخلاف  
 النساء فانه لا يشترط المشاهدة ويصح مع الخائيل وعدم متقدم المأموم  
 على الامام وعدم صعود الامام لو كان المأموم قائما وعدم متقدم الامام  
 الا فيما اذا فدا حصة الامام الاول لموت او لكون صلوته هرة  
 وعدم معلق الامام عن المأموم الا في العلوة اليسير لا بأس بطول  
 المأموم ما لم يكن علوا مضطرا ولا يجوز القدوة في التنازل الا في  
 الاستسقاء و صلوة العيد والمعادة ويشترط تعيين الامام با  
 الاشارة او الوصف او الاسم ولا يصح القدوة باحد هما واحدهما  
 الا ان يقصد هذا الحاضر ويجوز في الفراغ من دأبته او قضائته  
 او يومية او غيرها مع توافق لنظم الصلوتين ان اراد القدوة الى  
 اخر الصلوة اذ لا معنى بالقدوة في الصلوة اليومية مع صلوة يكون  
 والخصوف ويأتي بجميع الواجبات الا القراءة فان المأموم في  
 الاغتفائية يذكر الله استجابا وفي الجهرية يسمع ولو نهمته  
 وبدون السماع ولو اللهم متيقرا لا يقصد الوظيفه او يسكت  
 لا يستج و اذا ظهر ان الامام كان كافرا او فاسقا فليس على المأموم  
 وكذا اذا ظهر ان الامام على غير طهارته لا يجب على المأموم الاعادة  
 وان وجب على الامام الاعادة ويجوز المفارقة حتى فيما بين القراءة  
 ويأتي بما بعد المفارقة ولا يتقدم على امامه في التكبير في سائر الاعادة  
 دون سائر الاقوال ولو تقدم ناسبا فيرجع ويأتي عقيل ومعه  
 وان تقدم عدا او جهلا بالحكم استمر وصح صلوته ويحصل القدوة في

بدرك المأموم امامه من اول التكبير الى الركوع فان فاتته الركعة  
فاته القدوة فان اراد ثواب الجماعة فكبر ويسجد مع الامام سجدة  
ثم تكبر ثانيا حتى يحصل له ثواب الركعة الثانية وان سجد عنه  
واحدة فليتكبر ثانيا ايضا على الاحوط لاجل صلوته وان ادرك الامام  
في حال التشهد كبر وجلس معه لاجل التشهد ويتشهد ايضا فاته بركة  
كما في الخبر ولكن لا يعيد التكبير ولو شك في انه هل يلحق بالامام في  
الركوع يجوز له القدوة من دون اشتراط الاطمينان في الركوع  
في الصلوة ومن دون اشتراط الاطمينان في ادراك الركوع  
ويستحب للمأموم متابعة الامام القنوت والتشهد وان لم يكن محل يسأل  
المأموم كما اذا كان مسبقا ولكن يستحب له التجافي بمعنى عدم تمكنه  
في الجلوس على الارض بل التجافي هو الاحوط ولو سلم قبل الامام عددا  
او سهوا صح صلوته ولو كان المأموم في نافلة وخاف فوت  
الركعة من الامام يجوز قطعها بل يجوز قطع الفريضة في هذه  
الحال مع العدول الى النافلة لو كان محل العدول باقيا ولا يجب  
البعيد عما ينتظر تكبير القريب الى الامام وعدم تكبير القريب  
ليس فضلا بخلافه مع تراصل الصفوف وعدم البعد المفرط بحيث  
يفترق بين الجماعة سيما مع تهتات القريب والبعيد ويشق  
المأموم وجوب الجهر في صلوته مادام مقتديا بل يكره الجهر في  
القراءة مطم حتى في القنوت ويجوز العدول من امام الى امام  
اخر كما يجوز العدول من افراد الى الجماعة كالعكس ويعرف  
العدول بالاشتغال والاختيار في الحضر والسفر مثلا ولشأن

ولا تقصده  
الوظيفة بل  
مصلحة الشاهد  
صح  
لا يترك حاج  
شيخ محمد حسين  
مد ظله  
في جواز وطع  
الفريضة تأخر  
ويعين في  
حقه العدول  
الى النافلة  
الحاج شيخ  
محمد حسين  
دام ظله العالی

العدلين وباقتداء بهما مع عدم العذر في القدوة بل يكفي في  
العدالة بمطلق المظنة لظهور المصالح ويجوز القدوة وان كان الإمام  
مخالفاً للمأموم في الاجتهاد او التقليد وان اتى بالمخالف ما لم يكن صلوة  
الإمام فاسدة عند المأموم فتى كان الإمام مأموراً بالاعادة عند المأموم  
لا يجوز له القدوة **في القول** في القصر يجب القصر بالخوف سفر  
وحضر ويسقط ما تعذر من الواجبات خاصة وبالسفر يسقط الركعتان  
في الرابعية مع الخوف او الامن بشرط ان يكون المسافة مقصورة  
وباقياً على القصد بشرط ان يكون المسافة ثمانية فراسخ ذهاباً  
او اياباً او اربعة في الذهاب واربعة في العود والفرسخ ثلثة اصابع  
والميل اربعة آلاف فرسخ بين رابع الابدال المتوسط مع خفاء الجدران او  
الاذان وعدم قصد المعصية ولو بالصيد هو اربعة كثر السفر وعدم  
قصد الاقامة عشرة ايام وعدم مقدر ثلثين يوماً بشرط عدم المروءة  
لوطن الاصل او ما هو في حكم الوطن شرعاً كما اذا كان له منزل قد  
استوطنه ستة اشهر وفي الحائر ومسجد الكوفة ومسجد الحرام ومسجد  
النبي يتخير المسلم بين القصر والتمام ونحوه بالحائز مقام القصر للبراءة  
ويسقط التوافل للفرائض القصرية اذا تمتم القصر ففي مكان التحجير لا  
يسقط التوافل ولو اتى بالقصر الجبيل بالسفر ان علم غايته قصد الجابر  
وانه الى المسافة قصر الافلا وكذا المشايخ والمستقبل للمسافر و  
طالب الايق والداية والمدار في مسافة البلد على السور او على احد  
البيوت في البلدان الصغيرة او المتوسطة وفي البلاد الكبيرة يكون  
بعد احتساب المسافة من المحلة والتابع عرفاً او شرعاً كالعبد

فيه تأمل  
ح

في الاحتياط به  
مطلقاً نظراً  
يقوى في ذلك  
بمن لا يمكن  
من العمل كما  
القول في حال  
وهو  
ح



لوجه لها حكم نفسه ما لم يكن بناؤه على الموافقة والتبعية سواء  
 كان في أهل السفر أو في بقاء قصد السفر أو في الإقامة فان علم  
 قصد مقبوعه ياتى بمقتضاه ولا ياتى بحكم نفسه ولا يكلف الاستحباب  
 بل لو علم قصد مقبوعه وتبدد في المصاحبة والمفاخرة ولو كانت  
 المفاخرة معصية ياتى بحكم نفسه ولو قصد الإقامة ثم ندم من  
 المنع على الإقامة أو ترد فان لم يصل متأماً رجع إلى القصر وان  
 صلى متأماً بنى على التمام والصيام وان دخل في ركوع الثالثة أو  
 الرابعة فالمحقق الثاني على الله مقامه بفتح بانه في حكم التمام وهو  
 يحققه الفقه واستقرار المقامات من العدول وغيره إلا ان كان  
 النص لا يثبت لأنه لا يصدق عليه أنه صلى متأماً والحكم صحيح بطلان  
 التمام وإعادة قصرها ولو اقامها وأعاد فيها قصر كان أولى لأنه لو كان  
 بين القصر التمام كان حوطاً ولو لم يكن التمام المسافر جهلاً يكون  
 معذراً وإذا اتم فاسياً بعيد في الوقت ولا يصح قصد الإقامة في  
 إقليم واحد وإقليمين ولا في بلدين مستقلين عرفاً ولا يكون مثل  
 طرفة المحلة والبغداد نعم يصح ادخال توابع البلد في إقامة البلد  
 فلا يضطر خروج المقيم إلى توابع البلد ولا فقه ما خرج في الإقامة  
 وحكمها بل لا قوة وأنه لا يضطر خروج المقيم إلى البلد الاخر المستقل  
 اذ لم يكن إلى اربع فراسخ فلو خرج اليه باقياً على العود فلا قامة  
 المستقلة بالعود او عازماً على الإقامة المنفصلة ولو بعد الف  
 عود مثلاً اتم على الأقوال في الذهاب والإياب والمقصود  
 المتعار فالضطر بحكم قصد الإقامة وهو تمام الصلوة والصيام

قبل بغير  
 جاز لا يطل  
 في الفرض  
 ما حققه  
 المحقق هو  
 الحق لكان  
 حينئذ ندم  
 انما وأعلى  
 لم يكن عليه  
 بأس  
 كذا



قصد المشتة الشرعية لآخر وجه الى بلد مستقل لو كان دوسن  
المشتة في اثناء اقامته او بعد اقامته وان لم يعزم على اقامة  
كما لا يضر قصد الخروج الى قوايع البلد فلا يضر الخروج المقيم  
في بلد الحسين عليه السلام الى الحضر الشهيد لانه في الكوفه بلا وفي  
ذال الجانب كان معركة القتال لاني سمعت العباس راحي له  
القداء لانه كان محل النزاع والانهما في الاشجار وقد اشرفنا  
الي انه لا يضر قصد الخروج الى البلد المستقل اذا كان عازمًا  
على العود والاقامة ولو باقامة منفصلة هذا كله اذا لم يكن <sup>مستقنا</sup>  
في اقل قصد اقامة ونوى اقامة من غير الثقات انما الاشكال <sup>فيها</sup>  
اذا قدم على بلد ويدكر بانه لا يقض حاجته في ذلك البلد لا بعد <sup>عشرة</sup>  
ايام فنوى اقامة ولكن يدكر بانه لا يقض حاجته الا بالثهاب الى  
البلد اخذ في هذا الرهاح الى البلد يضر بقصد اقامته لا يضر فيمكن له قصد  
الاقامة في هذا الغرض لا قوى تحت قصد اقامته بل لا قوى عند ان <sup>الكاطان</sup>  
عليه السلام من رضى بغداد دفنا عليه السلام في مقابر قريش والمقبرة من  
قوايع البلد كما لا يضر خروج المقيم في بغداد والعتيق الى الحديد وبالعكس لانها  
صار البلد واذا اكل ارض بغداد بل قرية شاهزاده عبد العظيم مع الظهور  
بحسب ارض واحد من ارض الرى فلا يضر خروج المقيم في احدهما الى  
الاخرى وكذا الكوفة والنجف لا مشرف وحد الترخض فما يكون المسا  
والموطن لا مظم وبلد المتردد الى ثلثين كبلد اقامة فكل اخوان في  
بلد اقامة تختارها في بلد متردد ايضا وليشترط في السفر  
ان لا يكون السفر عملة كالمكاري والملاح والساعي فانهم

## في صلوة الجمعة (٣٢)

يتمون في السفر بشرط ان يكون سفرهم في علمهم فلو سافر المكارى الى الحج  
او الى الزياره مثلاً بدون دابته والملاح بدون سفينة فيقصر و  
ينقطع حكم التمام بالاقامة عشرة ايام مع النية في غير منزله وفي منزله  
منوية امر لا وج فيقصر في السفر الاول ويرجع الى التمام في السفر الثاني  
وفي السفر الثانية يجتاز بالجمع بين القصر والتمام والاقوى في القصر فيها  
بملاحظة عموم حكم المسافر والتمام بملاحظة خصوص حكم المكارى مثلاً  
خرج السفر الاول فبقى عليه حكم التمام جاريًا والاقوى بالجمع حتى في السفر  
الاول القول في صلوة الجمعة وقت الجمعة من اول  
الزوال الى صيرورة الظل مثل الشاخص وقل الى ساعة من الزوال  
بمقدار الاذان والاقامة والخطبتين وركعتين وهي واجبة على  
المكلف دون المسافر والعبد والمراة والمريض والاعمى والكبير في السن  
والاعرج بشرط مشقة حضورهما ومن كان على راس فرسخين فيجب حضور  
من كان منها دون فرسخين ويجب على العبد والمسافر والمراة والهم  
اذا حضرها ولا يجب الحضور على من تجاوز فرسخين او اشتغل بمجالسة  
ميت او مريض وليس غيرة او حبس بياطل او حق او خاف على نفسه  
وحاله وماله او بعض اخوانه او من ظالم او لص او مطلق او حرق او جرد  
شديد نعم لو حضرها يجب الجمعة وتنفق وليشترط فيه حضور الخمسة  
او السبعة والجماع مع الخطبتين وهي ركعتان قبلهما خطبتان مشتملا  
على الحمد لله والثناء عليه والصلوة على النبي واله والوعظ وقرائنة  
سورة خفيفة ويجب فيها على ما صرح به جمع النية والعريتين والثناء  
كما ذكره في المولاة وقيام الخطيب القعدة والجلوس بينهما واجتماع

## في صلاة العيدين (٢٣)

المعتبر والظهار من الحدث والحفث والنثر واصغاره من يمكن سماعه من  
 المأمومين وترك الكلام من الخطيب وغيره حتى ممن لا يمكن سماعه  
 لا تعتقد بالجمعة الا بامام عادل او نائبه الخاص والفقير ولا تعتقد  
 بالجمعتان في اقل من فرسخ والعدد شرط في الابتداء لا في الاستدانة  
 وينبغي وحدة الخطيب امام الجمعة وقيل بعدم اشتراط صدور الخطبة من  
 الامام وليستجب الجهر كما يستحب فيها قنوتان عند المشهور على ما حكى في  
 الركعة الاولى قبل الركوع وفي الركعة الثانية بعد الركوع وقيل  
 بقنوت واحد في الركعة الثانية قبل الركوع كصلوة الصبح **الصلوة**  
**في صلاة العيدين** وليستحب جماعة وفردى في هذا  
 الاعضا وهي كصلوة الصبح ركعتان ايضا كالجمعة الا ان  
 الخطبتين فيهما بعد هار وقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال في  
 الركعة الاولى خمس تكبيرات بعد كل تكبير قنوت فيها قنوتات خمسة  
 وفي الركعة الثانية تكبيرات اربعة بعد كل تكبير قنوت والقنوت  
 بالمسوم اولى ولا يشترط كما ان الاولى قرأته سورة الاعلى في الاولى  
 والشمس في الركعة الثانية وان الجهر فيها اولى وان كانت لهارية و  
 التكبيرات واجبة ولكن ليست ركنا فلو نسي حتى ركع فتح صلوة  
 ولو قضاها بعد الصلوة فلا بأس ولا يشترط العدد في الجماعة و  
 يستحب ان يكون الصلوة بعد الاطعام في الفطر وفي الاضحية يستحب  
 بعد الصلوة الاكل من الاضحية كما يستحب لانها ربها الا بمكة ولو  
 شك في عدد التكبير على الاقل ولو شك في الخامس والسادس فهو  
 شك في الركعة وادراك الامام وقد فات بعض التكبيرات

الا قوى  
 البطون  
 ح

بالامام ويجعله اول تكبيرته ياتي به ما بقية من القنوت والتكبير ولو  
 خاف عدم اللحق بالامام ياتي بالتكبيرات ولا ولو خاف عدم اللحق  
 ايضا يترك التكبيرات ويلحق بالامام **القول في الصلاة**  
**المنذوب** بت فمنها صلاة الليل وهي مثنان ركعات كل  
 ركعتين بالشهد والتسليم وبعد هاتين ركعتين اسمعهما  
 شفع فيشهد ويسلم وركعة مستمارة بالوتر والثلثة ايضا  
 وتعود وقتها من نصف الليل الى طلوع الفجر الصادق وكلما قرب الى  
 الصبح فهو افضل والانتصاف في الليل ان يلاحظ بالنسبة الى طلوع  
 الصبح لا طلوع الشمس افضل وقات الوتر الفجر الكاذب ويجوز  
 تقديمه صلاة الليل ونازلة الصبح ايضا من نصف الليل الغد  
 كالشباب الشابة والشيخ والشيخة فيجوز لهما ان يصليا صلاة  
 الليل في اول الليل قبل صلاة المغرب العشاء وان كان **افضل**  
 والا حوط بعد صلاة العشاء ويح فيجوز دس نافلة الصبح في  
 نافلة الليل كما في الرواية وكذا يجوز التقديم لكل من يخاف من  
 مانع من صلاة الليل في وقتها لنوم او براد او حر او جبانة احتيا  
 او قهرية ولكن القضاء افضل من التقديم وليس التوافل اذان واقامة  
 ولكيفية صلاة الليل مراتب ثلث فاحقها ان تقتصر بالحمد وذكر  
 الركوع والسجود فيهما من دون القنوت ومن دون ان يكون الى  
 انقبلة في المشي فقط على الاحوط بل مطلقا حتى في حال الجلوس والاستقرار  
 على الاقوى ومن دون اشتراط القيام والاستقرار ومن دون  
 السوء بل لو صلج الساء قرابة من اخي السوء فائما ذكره فائما

في تقديم  
 نافذة الصبح  
 على نصف  
 الليل تأمل  
 مح



يجب على من صلاوة القيام ثم بل لور كع قائما من سوره بحسب  
الصلاة من قيام ويكون له اجر المصلي من قيام واسطها ان تقرأ  
السورة قائما او مبطنة بعد الحمد مستقبل القبلة مع القنوت في الركعة  
الثانية قبل الركوع حتى في الشفع وان كان الظاهر من جماعة سقوط القنوت  
في الشفع واعلاها ان تقرأ في كل الركعتين الاوليين ثلاثين مرة قل هو  
الله احد وتاني باربع ركعا بعدها بصوت صلوته جعفر في الركعتين  
الباقيتين من الثمانين تقرأ في الأولى الحمد ثم تبارك الله وفي الركعة الثانية  
سورة هل اتى وان شئت ان تاتي كل صلاة الكليل غير الوتر لصوت صلوته  
فاطمة والنبى الافذاك احسن من سبى بيا هذه الصلوات ان شاء الله تعالى  
**والتا** الوتر في ركعة واحدة تقرأ فيها بقل هو الله احد وقل هو رب الفلق وقل  
اعوذ برب الناس حتى يقول الملك حقت تقبل الله وترك وليست بحضه القنوت  
قبل الركوع وفيه بالخصوص ثلاث نوايا الاستغفار سبعون ولان ذلك باس ثلثمائة  
العفو لسكون الواو وقفا او بفتح او بفتح بالوصل او بالقطع فظهر  
هزة الله اكبر تكبيرة الاحرام لانها يد الميسر ضابطا للعدد وميك  
اليمنى ودعاء المؤمنين الى اربعين او ازيد او يدعو للمؤمنين  
امضا ويجعلها فوق الاربعين او قبل الاربعين ولا تحسب  
من عدد الاربعين وله ان يقدم الدعاء للمؤمنين على استغفر  
وان كان الافضل ما ذكرنا وقيل يستحب القنوت بعد الركوع  
ايضا ولا يبعد وان ناقشه بعض ورأى كعتان نافذة الصبح  
ووقتها اول طلوع الفجر ككاذب الى ظهري  
للحمره المشرقية او الى ذهاب الظلمة بالمره

ثم شئت ذاك  
نعم يودعي  
بعد الركوع  
لا يجوز الطيفه  
الشرعيه لم  
يكن به بأس  
مح



ويجوز دسهما في اداء صلوة الليل فقدمهما ايضاً من باب التقديم في الوقت  
ومنها نافلة الظهر ثمان ركعات قبل الظهر وثمان ركعات لصلوة <sup>العصر</sup>  
قبلها واربع ركعات لصلوة المغرب بعدها وركعتان جالسا على <sup>حائط</sup>  
لصلوة العشاء بعدها ويزيد في يوم الجمعة على نافلة الظهر والعصر  
اربع ركعات ووقت النافلة الزوال عند بلوغ الظل منه الى سبعمائة  
الشاحص والعصر الى اربع مائة الشاحص ونافلة المغرب الى زوال  
الحمة والزوال الى نصف النهار ونافلة العشاء الى نصف الليل ونافلة الصبح  
من الفجر الكاذب الى ارتفاع الظل او الى طلوع الحمة المشرقية **القول**  
**في الصوم** ولا بد من بيانه وبيان شرائطه واحكامه وتبين بيان  
حقيقته ببيان احكامه او شرائطه اما شرائطه فعمل قسمين شرائط <sup>الوجوب</sup>  
وشرائط القحوة اما شرائط الوجوب فهو البلوغ والعقل وعدم الانثا  
والحيض والتفاسق السفر الموجب للقصر وعدم المرض لا يضر فلا يجب على  
غير البالغ وان بلغ في يوم الصوم بدقيقة قبل الغروب ويعلم البلوغ  
في الذكر بالسق وهو تمام خمسة عشر سنة وخروج المني بالاحتلام  
وغيره وبظهور شعر الحشن في العانة والحق به شعر اللحية والشارب  
والغدار والعارض والعنفق وفي الانثى تمام تسع سنين وبامتنان  
بالحيض وبالحمل يعرف سبق البلوغ ولا قضاء لعدم معرفته التاريخ  
في سبق الانثى في الحمل فيمكن معرفته بوضع الحمل فان اقله واكثر <sup>تجدد</sup>  
معيناً ينقض بعد الوضع سنة اشهر واول واكثر وفي السقط لو لم  
يقطع تمام زمانين على الاقل وفي ثبوت السن بقول لا يب وجب  
قوت لعموم من ملك شيئاً ملك الاقارب به بل لا يبعد الثبوت

فيه تأمل  
حفيه تأمل  
ح

بقول الام لبثوت الحضانة للام وهي ايضاً مخوم من الولاية واذ كان  
 الابوان عدلان فلا اشكال في القبول والعقل فلا يجب على من العقله  
 بدقيقة بعد الصبح ولا على من زال عقله ولو بدقيقة قبل الغروب  
 وان كان من فعل ولا يجب على النسي عليه بعد الصبح او قبل الغروب  
 بلحظة وكذا الحيض والنفاس حتى لو زلت الدم قبل الغروب  
 لحظة فطر كما في الخبر عن الامام ابي ساعدة ان الدم تقطر واذا  
 السفر فان لم يكن موجبا للقصر ككثير السفر والمقيم وقاصدا لمدينة  
 في السفر والمتردد ثلثين يوما بصوم وان كان موجبا للقصر بشرائط  
 المتقدمة من قصد المسافة ولو باربعة زوايا باربعة اياها فلا  
 يجب عليه الصوم وان سافر قبل الزوال وكان مضيقا عن حد  
 الترخص قبل الزوال وان سافر بعد الزوال وجب عليه الصيام  
 ولو قدم المسافر على الوطن او على محل عزمه الاقامة فيه يصوم ان  
 قدم في حد الترخص قبل الزوال ولم يفطر وان قدم بعد الزوال  
 او قبله ولكن افطر يستحب له ان يشتبه نفسه بالصائم ولا يוכל  
 ولا يشرب ولا يجامع ومن صام جهلا بحكم السفر فتح صوم دون  
 التماسه ودين الجاهل بالخصوصيات وان كان الخاف الجاهل بالخصوصيات  
 على الجاهل باصل حكم السفر لا يخلو في تركه ويكون السفر في شهر رمضان  
 ان كان موجبا او يجوز الا فطار ان قصد الفطار عن الصيام ولا  
 يكون في تشييع مؤمن او استقباله او حج او عمره او حاجته والزبانية  
 وقد ورد خبر بترك زيارة الحسين عليه السلام في شهر رمضان  
 والحمل على بعض المحامل او في اما الارض فالمراد به هو المعتد به الكثير

بل لو كان احدا  
 مديلا واما  
 الثمن على ما

فان كان من فعله  
 لا ينقطع عنه  
 القضاء وان  
 سقط عنه  
 الاماء

بل  
 الخاف لا يخلو  
 عن ضعف

لا اليسير الغير المعتن به كما انه من اهمه الصداع ووجع العين والضر  
 وتقيح الوجه او البدن او شدة المرض وطول مرض او عسر علاجه  
 او حدوث مرض آخر ويكفي الخوف الحاصل بالشك اذا كان الخوف  
 ممن لم يتلى بالوسواس وفي البرء من المرض ان كان قبل الزوال  
 مع عدم الاظفار قبله يجب نصيا كما في المسافر وصرح به في  
 اللعنة بل صرح به جماعة بل نسب الى لشهرة ان كان لا يتخلو من  
 مناقشة في المرض بل السفر ايضا لان الاول خالي عن النص وكذا  
 وان كان مع النص لكنه لم يعارض وان كان البرء بعد الزوال و  
 بعد الاظفار يستحب الصيام والتشبه بالصائم كما مر في المسافر  
**واما شرائط الصحة** فهي التميز وتصح من المميز و  
 ان لم يجب عليه ولا يصح عن غيره المميز والاسلام والايمان و  
 المعرفة باحكام الصوم وموضو باحتياط او اجتهاد او تقليد اليقظة والتذكر  
 من دون النسيان والشعور بمجزة الالتفات والاختيار ولا الجبر اذن الزوج  
 لزوجته حتى المنقطعة والمولى لبعده ولو كان مبعضا او مكاتبا والنية  
 والتهار وكل شرائط الوجوب لا البلوغ وعدم معارضة الصوم بالهم  
 منه كالخوف على تلف نفسه او تلف نفس محترمه مجموع او عطش  
 او هلك عرض او عرض محترمه او تلف مال معتد به يضرب بالخصاصة عن  
 المكث للصوم في الصيف ان كان مستوعبا للوقت الى الزوال وان عرض  
 في بعض الاوقات كالمكاش التابع للدابته في الصيف اذا عطش والمعتا  
 ببلع الترياك فالصوم يفسد بشربه مقدرا رفع عطشه وسد  
 راقه وبلعه ولكن يجب عليه الامساك

لا مناقشة فيها الاقبح  
 يجب من نصيا وان كان ظاهرا بعضهم لنزول القضاء فلا حول الفصل  
 مح

# في نيت الصوم (٢٩)

من شرط نية الصيام قابلية الزمان لوقوع الصوم فيه  
 فلا يصح صوم العيدين ولا صوم يوم تعيين لغير هذا الصوم  
 الواقع فيه ولا صوم الشهرين المتتابعين في وقت لا يمكن له تحقق  
 شهر ويوم كشمس شعبان واشترط ايضا في صحة صوم النذر بان لا  
 يكون ممن عليه قضاء شهر رمضان ويكفي في شهر رمضان ينو ان يصوم  
 غدا قرابة الى الله تعالى ولا يجب تعريض لاداء ولا اية من شهر رمضان  
 هذا السنة ولا تعريض وجوبه واما في غير شهر رمضان حتى في  
 الصوم المعين واجبا او ندبا فيجب لتعيين فلا بد ان ينوي في الصوم  
 المنذر في حضور اليوم ان يصوم غدا من المنذر وما ومن كفا  
 نوم العشاء او عن صوم اول رجب المرجب مثلاً ومن نوى غسل  
 الجنابة للصوم يجوز ان ينوي في غسل الوجوب ولو من اول الليل  
 بل لو قدم الغسل للصوم على الليل فمقو جواز نية الوجوب ايضا  
 في غير يوم الاول من شهر رمضان لتبني الخطاب بدخول شهر رمضان  
 ووقت النية من اول الليل الى طلوع الفجر في الصوم الا  
 المعائن مع عدم العذر فلم ينوم مع عدم العذر عدا ولم يفطر  
 لزمه القضاء بل الكفاية احتياطا ثم لو ارتكب لمفطرات فله  
 الكفارة ايضا ولو نوى الصوم ليلاً ثم نام الى ليلة اخرى صح  
 صومه ولو لم ينو في الليل ونام الى الليلة الاخرى قضا من دون  
 كفارة ومع العذر فيمتد الى قبل التوال وهكذا في الواجب الموعود مع  
 العذر وبدا منه واما في الصوم المنذور فوقعته الى ما قبل الغروب ولو  
 لحظة والتردد في الصوم في ابتداء النية لا يهل حكم المسئلة منافس

الانوي غدا  
 وان كان احق  
 ع  
 لا يخلو هذا  
 الشرط من  
 ع  
 يقوم ذلك  
 فيه لو كان مشكوكا  
 ع  
 لا يخلو اكا  
 متعيناً  
 ع  
 في المسئلة  
 تأخر تاخر فلو  
 نوى الغربة  
 المطلقة لكان  
 اولي  
 ع  
 فيه تاخر بعد  
 ان كان لا يخلو  
 ان ينفذ الصيام  
 وان كان نحو  
 ع  
 اذا كان من  
 شهر رمضان  
 وكان ناديا  
 في اول الشهر  
 ان يصام فانه  
 يقوم صوم  
 القضاء وان كان



للنية وللجهل عندنا وكما لو كان في الاثم والجهالة المستلزمة فانه عندنا  
 النية وينوي عند ارتفاع العذر ان كان محل نية باقيا راما اذا كان  
 لا العذر والا قوى البطلان وكما اذا نوى القطع لا العذر فانه يحضر  
 زمان الصوم خاليا عن النية عينا وحكما واما اذا كان العذر فزوي  
 القطع لزعم الانقطاع كان زعم الخروج عن حد الترجحوا وزعم انه  
 مسافة ثم تبين العدم فلا يضر لعوده الى نية الصوم ولا يضر  
 بنية القاطع في الاثناء لعدم منافاته لاستمرار النية عينا وحكما  
 الى حصول القاطع ومثل نية القاطع نية القطع في باقي الحال اذا كان  
 هذه النية في الاثناء ولا تدخل في الصوم حتى في شهر رمضان  
 لمن ترك صلاة العشاء لاجل النوم فلا نوى عن رمضان ومن كفارة  
 صلاة العشاء بل لو نوى التداخل في غير رمضان بطل فيه يقوى  
 القمعة عن رمضان ولا عدول ايضهم في الصوم الا اذا تبين فسادة  
 الاولى وبقي محل النية وكان الاثم في الزمان السابق قابلا لان  
 يصير بالنية صوما كان لا يكون ريبا ولا تشريعا في النية وقابلا  
 لان يصير الى المعدول اليه لان يكون منافيا للمعدول اليه  
 ونية الصوم شرائط معلومة منها تعيين سبب الصوم  
 وهذا التعيين شرط فيما اذا لم يكن معيضا باصل الشرع بحيث لا  
 يقع فيه غير على حار كشم رمضان لانه قدس عدم وجوب  
 تعيين السبب بخلاف المعين بالعارض كالنذر ولا جارة و  
 حصول الضيق بظن الوفاة او قرب رمضان الاتي مع امكان  
 التعيين ومع عدم الامكان يكفي قصد الواقع فيوم الشك من شعبان



لا يصح صومه الآمنه فلو نوى من رمضان بطل وان صار في الواقع  
 ولا النية المرددة ولا قصد الواقع لا مكان العلم بالواقع شرعاً وان  
 هذا اليوم اخر شعبان نعم لو نواه من شعبان فأنكسفتة من رمضان  
 صح وينقلب الى رمضان قهر النص سواء كان ما نواه في شهر شعبان  
 واجبا او نفلا ولا يجوز عمنه ولو صام يوم الشك بينه الذنب  
 ظهر في أثناء النهار ولو قبل الغروب لا يجب عليه ان يتويعين  
 كونه من رمضان ولا يجب عليه ان ينوي الوجوب وقصد كل ما  
 احوط ولو اصبح في يوم اخر شعبان بنية الافطار ثم تبين انه من رمضان  
 فان تناول شيئا وكان التبين بعد الزوال امسك ولنمه القضاء  
 ولن لم يتناول وكان قبل الزوال جدد فوراً بنية الصوم ولو صام  
 يوم الشك قضاء من رمضان ثم افطر بعد الزوال عمداً ثم انكسفت  
 كونه من رمضان فلا يلزم مكفارة رمضان ولا كفارة قصائه  
**ومنها الجرم بالنية** بمعنى ان يكون قاصدا لا يقع الصوم  
 الزمان المعين ولو كان مرة واحدة في اصل الايقاع لم يكن ناوياً لان  
 النية هو العزم والجرم معصيتها استدانتها نفلا او حكماً وقد مر الاشكال  
 اليه في نية القطع والقاطع والتردد ومنها الجرم باتيان العمل  
 كلاهما ما وجلت فلو قال اشروع في الصوم او اصوم الى الزوال لا  
 ينفع واذا وذلغ النية على جزاء الصوم وساماته وكان مقصود  
 الجملة صح والا والظاهر كفاية نية الشهر لا يامر الصوم وانكسفت  
 اعمالاً متعددة ولا ولا الجمع بين نية شهر رمضان كله ونية  
 كل ليلة ولا يجب في النية النطق ولا الاخطار بل يكفي عمله بان

قيل بان عليه  
 كفارة قضاء  
 رمضان لو  
 افطر قبل ان  
 يعلم انهم  
 رمضان لم  
 يكن بعداً  
 بل كما لا يقول  
 قوتابه  
 ع

## في مبطلات الصوم (٥٣)

هذا الشهر شهر الصيام وكان قاصدا للصيام ومنها فصل القربة  
بالطاعة والعبودية اما لكونه اهلا لذلك او تعرضا لثوابه وتخلصا  
لعقابه او عتابه ولو كان بعنوان المعاوضة وان كان لاجل التعظيم  
الشكر والحياء فهو اول مصنف عبادة الاجراء ومنها استقلال  
القربة فيكون راعيا للصيام فلو كانت تابعة او منضمة بطل نعم  
لو كانت للقيام بمباحة كالجمعة تابعة صحت ولو كانت محترمة من رياء  
او سمعة بطل ولو اكرهه على الصوم فصام بطل الا ان يكون الاكراه  
من اولياء الشرع ولو اكره على ترك المفطرات فصام بسبب الاكراه صح  
لان ترك المفطرات اجبارا لا يستلزم توطين النفس على ترك المفطرات  
وهو الصوم واتا ما يلزم لمن اراد الصيام ان يمكك عنه فهو  
امور الاول والثاني الاكل والشرب عما اسواه كانت  
في المأكول والمشرب معتاد من قديرا وحسنا من ثقب الفم او  
غير معتاد كان اولا والمادة بهما هذا ان يقصد ايصالهما وادخالهما  
الى الخلق والجوف ومع قصد الايصال والادخال الى الخلق لا فرق  
بين المنافذ في ذلك ومن دون قصد الايصال مع الوصول  
الى الخلق لا فرق بين المنافذ ايضا وتوهم الفرق ضعيف نعم لا بأس  
بالواصل الى الجوف بطعنه او مداوة جرح ونحو ذلك وابتلاع المتخلف  
بين الانسان مضد بل قد يندرج في الافطار كما اذا صامت غفلا  
وجائعا واول الجوف يخرج الخاء وما دخل في الفم وغيره من دون  
قصد الادخال لا بأس كما لا بأس بالادخال في مجترد الفم والحنث  
والدماغ والاذن والعين من الكحل وغيره وظهور اثر العطوس

في الجوف واللسان بأسنانه ثم ظهور عين العطوس في الجوف ممنوع  
 منه وظهور الإكل والعطوس على اللسان عينا واثر على اللسان لا يدل  
 على الوصول إلى الجوف ولا بأس بابتلال ما استرسل من الدماغ  
 أو خرج من الصدر من الرطوبات المتكونة فيهما ما لم يتبلعها من  
 خارج وكذا ما جمع وحصل في قضاء النعم من التي لقي قل أو كثر متغيرا  
 النعم بظاهره أو بحس أو لا نعم ابتلاع ريق الغير مفسد قطعاً بل يخرج  
 ريقه من الشاويش ثم أعاده أو عار متصلاً به وهو ملتفت  
 فهو مفسد صوم وليس من الإفطار بالحرام كما أن ابتلاع ريق  
 الغير من فيه ليس من الإفطار بالحرام سيما إذا كان مؤمناً ومحبواً  
 من وجبت ومملوكة وهما موجبان للقضاء والكفارة من غير فرق في القضاء  
 بين العامد والجاهل بالتحريم والفساد أو بهما أو النسي للتحريم والفساد  
 أو لها أو الخاف من التحريم أو الفساد أو عنهما معانم لا كفارة على  
 الجاهل بالتحريم القاصر وإن قصر في المقدمات ولكنه لا يجهل  
 حرمة الصائم وكذلك الناسي للتحريم وتبدل اعتقاده بالأسباب  
 والتحليل وإن قصر في أصل النسيان بخلاف الجاهل بالفساد فقط قاصراً  
 أو مقصراً بخلاف الناسي لأن نسي حكم المسئلة ولا يدرك ما هو  
 أم الجاهل المقتر في عدم لزوم الكفارة عليه أشكال ولا حوط الكفارة  
 والظاهر المحاق الجاهل الموضوع المفطر بالجاهل وبالحكم في  
 الكفارة فيما يلزم فيه القضاء والكفارة كما سيأتي مواردها تفصيلاً  
 الشتم نعم ولو نسي صومه واتى بمفطر أو بجميع المفطرات فليس عليه شيء  
 في جميع أقسام الصوم ولو ظن أنه صائم أو غير صائم أو شك في

فيه تأمل  
 لا يترتب  
 خصوصاً  
 في التغير  
 عليه  
 مع

فأقدم على الإفطار ففي هذه الصور الثلاثة يقوى النفس ولو أكل  
 ناسياً فاعتقد فساد صومه فأكمل عدلاً بطل صومه ولا كفارة مع  
 الحزم بنفساً صومه لأنه جاهل بالحكم ولما مع الشك أو الظن فعليه  
 الكفارة ألا إذا قلنا بأن الجاهل المقصر أيضاً لا كفارة عليه ونسباً  
 خصوصية الصوم ليس مذكراً في وجه مطابق للاحتياط فلو  
 اعتقد أن صومه مندوب فافطر ثم تبين أن صومه المنوي كما  
 وجب بطل صومه ومن تناول لأجل الغفلة أو السهو أو الفحل أو  
 لا يجاز في حلقه أو لدخول الذبابة أو شيء في جوفه بغير احتياط  
 فهو كالناسي لأكل في هذه الأمور التي ذكرنا أنه لا يضر الصائم  
 يضر من لم ينوي الصوم وإن استعد من أن للصوم فلو ارتقى ناسياً  
 قبل الظهر أو جوف حلقه أو دخل الذبابة في حلقه ثم أراد أن ينوي  
 الصوم قبل زوال الظهر لا يمتنع صومه والتقية مطم ترفع الأثم لا  
 النفس فلا كفارة لو افطر مع الخوف على نفس أو عرض أو مال محترم له  
 أو غيره ومع التقية لا يلزم الإقتصار على ما نريد فعليه الضرر في  
 التقية فلا كفارة لو تجاوز المقدار في التقية في الموضوع  
 الخاص والعامة أو الحكم نعم لو أمكن رفعها بغير الذوق وشرب  
 الدخان أو الحما ولا يجب عليه تقليل المدة ياخذ للقيمة الكبيرة  
 والجريمة الوسيعة العظيمة والمضطر إلى الإفطار لأجل خوف تلف  
 النفس أو طلب حاجة في الحرب أو لأزم أو الجائر لدفاع نفس أو مال  
 لا يسقط عنه القضاء وإن سقط عنه الكفارة وكذا المعتاد بطل  
 التريال والفلاح المحتاج إلى الحصاد والمضطر إلى شرب الماء في الصيف

بل يقوى  
 النفس  
 خصوصاً  
 في التقية  
 عن غير  
 الخلاف  
 لأن الظن  
 بتقدير  
 بقدرها  
 مح  
 بل يجب  
 عليه خصوصاً  
 في التقية  
 عن الخلاف  
 في التجميع  
 مح



بالجمع للحصا ودخل الماء الى حلقه بالمضمضة بغير اختياره لا يوجب  
 شيئا الا انه ورد في الحديث الفرق بين المضمضة لصلوة الغرضية و  
 غيرها ويجوز تعدد تناول المفطر قبل مراعاة الفجر استصحابا بالبقاء قليل  
 ما لم يعلم او لم يظن بالنظر المعبر كما في يوم الغيم ولو تناول وظهر  
 الخلاف واختبر الصبح بنفسه يصح الواجب لمعين لا مطلق الصواب  
 الا حوط الاقتصار على الرضا لا للمتيقن من تعليل الامام عليه السلام  
 ولو تناول المفطر اعتمادا بخير العدلين بعد طلوع الفجر وتبين الخلاف  
 لزوم القضاء على الاقوى بل لو قطع بالغروب او ظن في يوم الغيم  
 وكان ممن فرضه التقليد فافطر عملا بظاهر الشرع فظهر الخلاف  
 فخر على الاقوى وكذا لو لم يكن فرضه التقليد لان المستفاد  
 من تعليل الامام عليه السلام ان الميزان في تشخيص الليل والنهار هو  
 المحض المكلف بالمباشرة فهو مستحب النهار ولو افطرا اعتمادا بما لا يتحقق  
 فخر وكفرها لم يعلم لموافقة وان ظن الموافقة واستمر الاشتباه  
 عملا بالاستعجاب ولو اجزم العدلان بطلوع الفجر فظن خطأهما فاكل ثم  
 ظهر صدقهما فخر على الاقوى وكفر على الاحوط فيما لم يتمكن من  
 والله العالم **وقال ثالث** ايصال الغبار الغليظ الى الحلق بل الى الجوف  
 كما في الاكل والشرب سواء كان بفعله او لكونه في محل ثوران  
 الغبار كبس ونحوه وسواء كان من الفم او من غيره ولا شك في  
 الغلظة بني على العدم ولا حوط سد الفم ولا نف من غبار الهواء  
 سفرا وحضرا ولا يلزم السد ما لم يتعد بايصاله الى الجوف كان يفتح  
 فاه ويستنشق الغبار وبعض اقسام الدخان ليسا من الغليظ و

فيما لا شك  
 في كونه  
 كفا  
 الاقوى  
 مح



ولا حوط ترك شربه الغليان والثمن سيمال من اعتاد بهما بحيث جعل  
 قوتالاً وبمنزلة القوت وغبار الدقيق حلال وغبار التراب النورة  
 قبل مجتمعه وهو ممنوع لو سدا بعد اجتماع الغبار بانه تراب والتراب  
 حرام ايضاً كالطين والنورة لا دليل على حرمة اصله الا من جهة  
 انه ملجأ في الضرر او التحيث وهما ممنوعان **والرابع** الاتقاء بالماء  
 بتمام الرأس اختياراً عما يفعل او يفعل غيره حتى للماء وبجكه انما  
 صار في الماء في وبقي على رتماسه في اول يوم الصوم فهو بحكم  
 حدوث الارتماس وهكذا لو ارتمس في الماء لسياناً غصوعاً وتذكر  
 تحت الماء فلم يبادر بالخروج نعم لو بادر صبح صومه بل غسله ايضاً لو  
 نسي في حال الخروج او المدخول تحت الماء لسياناً والضرورة المسوقة  
 للارتماس من انقاذ الغريق او الحر البرء ونحوها رافعة للاثم لا القضا  
 نعم لنا في كون الارتماس مفسداً للصوم كلاماً ويحصل الارتماس في  
 الرأس فقط والماء بالرأس هنا رأس المحرم وقد يوجب دخول  
 الرقبة هنا وفي الحاق المضاف بالماء المطلق وجه ضعيف كما ان  
 سد المنافذ وادخال الرأس مع المانع من وصول الماء الى المناء  
 غير نافع في حرمة الارتماس نعم لو دخل في رجا جثا والحب سد  
 الحب لا يصدق عليه حج انه ارتمس فلا فساد كما انه اذا بقي في  
 الماء نهراً او انه مشى به او زعم ان الماء قليل لا يوجب غسله  
 فلا فساد ايضاً **والخامس** تعدد القى اختياراً بما في العرف لستى  
 قيا فلو تقي من غير اختيار او اخرج من جوفه خصاً او نواه اخطأ  
 او ذابته فلا بأس كما لا بأس به مع النسيان نعم لو شرع في القى ناسياً

فيه تأمل  
 ان كان  
 المانع  
 يقتضيه  
 مح  
 وقيل انما  
 قدس شربه  
 انه غير  
 بل حرام  
 الا ان  
 الاثم  
 للحرمة  
 الا بطلان  
 المكان  
 ليدل على  
 نكاح من  
 انقضت  
 ولا حوط  
 فانه  
 انما ينافي  
 الحاج  
 شئ من  
 حرم  
 فلا فساد

وتذكر في أثناء القى قطع الباقي مع الامكان ومع عدم الامكان لا  
 بأس به كما لا بأس بما أكل في الليل واستلزم مرفق في النهار من غير  
 اختيار ومن دون علم ولو احسن به فان امكن له جسد من غير  
 ولا عسر حبه وان اطلقه مع يحكم بفساد صوته والمدار في القى وصول  
 الى قضاء الفم وتجاوزته مخرج الماء والخاء وان لقي في الفم او اخرج  
 من الانف نعم لو وصل الى اقصى الحلق وتجاوز الفم في الجملة ولو  
 يصل الى فضاء الفم فرجع فلا بأس ومع الضرورة في القى لا ثم لكن  
 لا توجب سقوط القضاء ولا كساد من لاحقان بالمابيع عدا  
 اختيار في القى او بما قام مقامه مع الاعتياد ومع عدم الاعتياد  
 كان احقن من غير الدبر في ثقب يصل الى المعدة فالفساد لا يخرج  
 من قرق ومن المعلوم ان المدار على صبت الماء لا ادخاله لانه  
 كما ان المدار على الميعا حال الصب ووصوله الى الجوف ما يعا  
 وان ايجد بعد الوصول بخلاف العكس كسابع تعدا لجنازة با  
 للجمع او لا تزال بالاستمنا وغيره بما يوجب لجنازة مع الاختيار في  
 المشيان لا بأس ومع القهر ان كان بحيث منع من اسناد الفعل  
 اليه والافقية اشكال ويقوى لفساد القضاء ولو ارفع القهر  
 او المشيان او طلع الصبح بعد ادخال وكان جاهلا حين ادخال  
 يجب عليه الاخراج فوراً ولا بأس فان اخر عصر وفسد الصوم  
 ولو زعم غير الفرج فرجا فدخل وتبين الخلاف فلا فساد وان  
 لقصد القاطع ولو دخل بزعم غير الفرج ثم تبين خلافه فلا بأس  
 مع التزم بلا فضل الشا من تعد البقاء على الجنازة عدا

بالنسبة  
 الاستبراء  
 من الفم  
 اسكان الفم  
 جواره الا  
 ان الاحوط  
 ان يراعى  
 حالة لا يخطأ  
 نعم لو علم انه  
 الاستبراء  
 يخرج عين  
 المعنى غير  
 مستهلك  
 قد يخطأ  
 وجوب عليه  
 الحبس ما لم  
 يتضرر  
 مح

واختياراً الى طلوع الصبح والبقاء عمداً على حدث الحيض والنفاث  
بعد النقاء حتى تصبح بحكم البقاء على الجنابة ومنه النوم على حدث  
الحيض والنفاث على الاصح وان كان الاحق عمومًا لا يخلو من  
اشكال مثل صحة صوم التطوع مع حدثها ومثل الحاق نسيان  
غسل الحيض والنفاث بغسل الجنابة وكذا تركه المستحاضة  
للاغسال النهاري بحكم البقاء على الجنابة على الاحوط بل لا حوط  
الحاق غسل العشاءين وتعمد البقاء على حدث غسل مس المني كما  
دخل له في صحة الصوم وجود او عدماً وايجاد سبب الجنابة في  
وقت لا يسع الغسل ولا التيمم بحكم تعمد الجنابة نعم لو وقع التيمم  
عند فقد بعض مشائخنا عصره وفتح صومه وفي العيصا اشكال  
ومثله من اخذ الغسل مع التمكن منه حتى انتقل فرضه الى التيمم  
لضييق الوقت من كان فرضه التيمم ويبقى مستيقظاً الى الصباح  
ويحرم عليه ابطال التيمم بنوم ونحوه وتارك التيمم مع فقد  
الماء حتى يصبح كما روى الغسل ولو اجنب ليلاً برغم سعة الوقت  
فع المراهاة وتبين الخطأ لم يكن عليه شيء ومع عدم المراهاة  
عليه القضا والصوم ان كان منه وبالفلا يفسد بتعمد البقاء  
على الجنابة وغيره وان كان من تتعا يفسد بالبقاء على الجنابة  
على او غير عمد على اشكال وان كان معينا فالبقاء على الجنابة يفسد  
مع العمل لا غير في العالم بالجنابة لعدم الالتفات والشلح مع الاصابة  
او المكره على البقاء على الجنابة او الاصباح بها العذر من العمل  
الشرعي لا شيء عليه في المعين المندوب ولو ينقظ بعد الصبح ودأ

انه احتلم فلا يضطر ما لم يعلم سبق الجنابة فانه يحرج داخل في حكم الجنابة  
على الجنابة غير متعمدة حتى اصبح فان كان في المعين فلا فساد وان كان  
في الصوم المندوب فكذلك وان كان في قضاء الصوم من رمضان  
وغيره فساد صوم ذلك اليوم وان لم يعلم لسبق الجنابة او لشك  
لعدم يبوست المني ونحوه من القرائن فهو كالاختلام في اثناء النهار  
فلا فساد بل لا يجب عليه التعجيل في الغسل ومن علم انه لو نام بها  
لاحتلم فقد حرم عليه النوم بعض فقهاءنا بخلافه قالوا بل  
ولا يخلق عن اشكال قد صرح بعض مشائخنا بخلافه فقال والظن  
للجنابة بالنوم نهارا بل العالم بها لا يحرم عليه النوم ومن اصبح  
بالنوم نارا بالعدم الغسل في جميع النوم او في النوم الاخير فهو  
بحكم البقاء على الجنابة في الاثم والقضاء والكفارة وكذا في هذا  
الثلاثة بحكمه من علم من عادته عدم الانتباه وعدم المني  
فهو كالمعتد في البقاء على الجنابة ومع الشك في حصول المني  
الفهر او الاختيار والتفات اليه ليس بحكم المتعمد على بقا  
الجنابة الى الصبح وكذا المتردد في الغسل وعدمه ليس ملحقا  
بالعازم على عدم فضلا عن الغافل عن الغسل بالمرة فعم عليه  
القضاء **والثامن** النوم الثالث من الحجب منبهة بالانتباه  
مع الاصباح بالجنابة فهذا النوم الاخير مفسد للصوم  
الواجب ون التطوع موجبة للقضاء والكفارة من غير فرق  
بين نية الغسل في النوبات او بعضها او التردد او الزهول  
عن نية الغسل او نية عدمه ومن المعلوم ان نومة المحتلم

بل  
منع و  
ان كان  
الاحتلام  
تركه  
يضطر  
بح



## فأقسام الصوم ٦٠

لا تختص من النعمات الثلاث بل لا بد وان يتعقبها تلك النعمات  
غيرها ويصير بلا خيرة منها مع الجناية وما مآودة الجنب للنوم ثانياً  
ناوياً للغسل فليس يحرامه وان لم يعتقد بعض مشايخنا حرمة فليس <sup>موجباً</sup>  
لكفارة بل للقضاء وان نام ثانياً عفوياً على عدم الغسل او مترادفاً  
او ذاهلاً فحكمه حكم التوبة الاولى <sup>ولذلك</sup> الاحوال فيعلم حكمها بهذه الاحوال  
من حكم التوبة الاولى <sup>ولذلك</sup> الاحوال ولسان غسل الجناية حتى يخرج شهر  
رمضان او مضى منها أيام قد وثق في الحديث انه موجب لقضاء  
الصوم من دون كفارة وظاهره انه لا تفاوت بين ان يصبح مع <sup>النسيان</sup>  
مستيقظاً او نائماً اتحد للنوم او تعد **والعاشور** تعد الكذب على الله  
ورسوله والائمة او فاطمة في الاحكام الشرعية على الاحوط فلا يلحق بها  
الانبياء والاصياء وان كان لاحوط الاحاق كما لا يلحق بالاحكام الشرعية  
الامور العارضة والنسب الى الله تعالى ما يتعلق بصفاته او الامور التكوينية  
فيستلزم قصد الكذب قصد الله على الله في خصوص الاحكام الشرعية او <sup>مطم</sup>  
وكان في الواقع كذا بايضاً، وقصد الايهام بتوجيه خطاب الى شخص  
وتذكر انه صائم ولم يكن مجبوراً ولم يكن في مقام تقيت وقاصداً  
اللاخبار لا قاصداً للانشاء **والقسم** للصوم اربعه فالمحرم <sup>صوم</sup>  
الذي منفرداً او منضماً وصوم الوصال وهو الصوم الى السحور <sup>فجعل</sup>  
سحراً فطوره او يصوم يومين مع ليلة بينهما وصوم العيد من  
الفطر ولا يخفى وصوم ايام التشريق من الحاد عشر والثاني عشر  
والثالث عشر من ذى الحجة لمن كان بمنى وصوم القصد بمعنى ان  
يقيد صومه بالكف عن الكلام والمشاويع كثيرة منها صوم ثلاث



أيام وهو أول خميس آخر خميس أول الأربعا من العشرة الثانية من  
 الشهر ومنها صوم ثلث أيام من أول الشهر ووسطه وآخره ومنها  
 صوم أيام البيض ومنها صوم من نام عن مفطرة العشاء حتى أتصف  
 الليل والمكروه صوم يوم عاشوراء قافاً وصوم يومه مع الثلث في  
 الهلال أو كونه موجبا للضعف في الدعاء وصوم الضيف من يوم  
 اذن المضيف وان أدى إلى فساد الزاد وصوم الولد من يوم <sup>النوم</sup> ولد  
 لامع المنع فانه مع المنع يقوى الفساد والواجب صوم شهر رمضان  
 النذر العهد واليمين وعوض دماء الميت وصوم النياحة تحلوا بأجاء  
 أو قرابة أو قضاء الواجب وصوم الكفار أو صوم الاعتكاف كذا  
 قال جماعة بل قيل نـ المشهور ان كل صوم يجب فيه التتابع الا النذر  
 المطلق وجزاء الصيد السبعة في بدل الهدى وقضاء رمضان والنذر  
 المعين الغير المشروط فيه التتابع وكلما يشترط فيه التتابع اذا انقطع  
 لعذر كمرض وحض وسفر فركب بنى بعد فحاله نورا ولما <sup>فطر</sup>  
 لا لعذر استأنف الا ممن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا  
 ويعاد الشهر الثاني ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين ففصل شهر  
 فصام خمسة عشر يوما وفي صوم ثلث أيام بدلا عن هذا التمتع فانه  
 اذا صام يومين وكان الثالث عيدا ففطرها تم الثالث بعد أيام التثنية  
 اذا كان بمنزلة وثبت الهلال بالرهية وبعد ثلثين للشهر السابق و  
 بالشياع قولا أو فعلا وبشهادة العدلين وبحكم الفقيه المجتهد ويتبعه  
 من تلك البلاد إلى البلاد المتقاربة ومن اشتبه عليه هلال رمضان  
 لكونه مسجونا في بلاد المشركين أو في بلاد المسلمين بحيث لا يتبين عليه



غير تقصير أو مظهر وقد تمكن أن قضائه ولم يقض حجة مات ولدان  
 يستأجر عن أبيه ولا يباشر القضاء وإن تفرع متبرع سقطت الميتة  
 الولي ولو ادعى الميت بأخا مال لأجل صوم فاستخرج سقطت عن  
 الضم إذا ادعى الأجير يسقط القضاء عن الكافر الأصل إذا أسلم  
 فإنه لا يقضى ما فات من الصيام بخلاف المرتد فلو فات إذا اعتزل القضاء  
 عليه والمخالف الضم إذا استبرأ ومن فإنه لا يقضى صومه مع أدائه على  
 بخلاف ما لم يأت به أو أتى على الفاسد منه شبهة أو في من هبنا ومنه شبهة  
 بل قيل بالقضاء في ما لو أتى بالصحيح على من هبنا ومن غير المبالغ والمجنون  
 عليه ومن الحائض النفساء والمسافر والمرضى إذا ما تقابل الممكن من  
 القضاء ونسب المريض في الأداء المستمر منه في تمام أيام القضاء إلى مضى  
 المقبل وقيل بوجوب الفدية عن كل يوم بعد وإذا كان المانع من الأداء  
 المرض وما نفع القضاء غيره أو بالعكس أو المانع ابتداء أو استدانة غير المرض  
 فلا يسقط القضاء وكل صوم موقت تولى ولم يكن من شهر رمضان ولا  
 من النذر آخره فلا من الاعتكاف يسقط القضاء عنه كما يسقط  
 القضاء عن من أوجب صوم الدهر على نفسه إن قلنا بصحته فلا قضاء لو  
 بشئ منه لعدم المحل ويجب قضاء الصوم الذي وجب بعقد العهد  
 النذر واليمين مع تعلقه بوقت معين مع فوت العمل في ذلك الوقت  
 العهد أو لسهو أو نوم اختياراً أو اضطراراً أو لأجل منع شرع أو عقلي  
 كحيض أو نفاس أو جنون أو غناء أو مصايف العيدين وأيام التشريق  
 في منعه ولو نذر صوم شهر مطلق كان مخيراً بين الهلال والعداء  
 قضائه كإدائه بخلاف ما لو نذر شهر معيناً فإنه لو فات قضاءه كافاً

فإنه  
 ما لم يأت  
 بشرط  
 مستحجماً

لا يخلو  
 من

لوقيل  
 بانقضاء  
 إلى الهلال  
 لكان  
 قوتاً

هلا ليا بعد ديا ومنه ر صوفا معينا فالأحوط ترك السفر عما كان  
 الأقوى عدم حرمته ولو فرض قضاؤه لم يجر من الاتيان في  
 الصوم المندوب أصلا فالأحوط الكفارة عن كل يوم يبدل ولو  
 صوفا معينا في مكان معين وفات وقته يصح لقضاء في ذلك المكان  
 على الأقوى بل لو نذر بقيد لا يجب مراعاة ذلك لقيد في القضاء  
 وإن كان لأحوط المراعاة في قيد المكان وسائر القيود ولا يجب التعجيل في  
 القضاء إلا في قضاء شهر رمضان إذا كان لموقت محدود و  
 يضيّق فيه لقضاء شهر رمضان فان وقته بين الرمضانين فلو شك  
 في أداء قضاء غير الموقت اتى به وفي الموقت ايضا لم يدخل الرمضان  
 الثاني فلا يجب نيّة الإقامة والعود الى الوطن على من عليه قضاء  
 شهر رمضان وكان مسافرا فضايقه شهر رمضان بل لو لم  
 في الحضر و اراد السفر في مقدار ما عليه من القضاء لم يحرم السفر  
 نعم والأحوط للسفر نيّة الإقامة وللحاضر عدم السفر الموجب  
 لفوت القضاء ولو اجتمع عليه قضاء وكفارة يتخير في التقديم  
 ولو اجتمع عليه قضاء شهر رمضان مع غيره مما ليس بقضائه وقت  
 يقدم و الوقت ولا يتخير في قضاء شهر رمضان فلو شرع في  
 اليوم الاخير من الشهر وقضاء الشهر لللاحق قبل السابق صح على  
 ان الشيوخية في الشيخ والشيخة قد حدها في الجمع بين تجاوز  
 عن الاربعه والظاهر الرجوع الى العرف فان عجزا عن الصيام و  
 لم يقدر عليه سقط عنهما الصيام ولا امر فيحرم عليهما الصيام  
 ويجب الإفطار ولكن لا يترك الكفارة بل لا يترك كان القضاء في

١  
 تأمل  
 صح

٢  
 تأمل  
 صح

٣  
 تأمل  
 صح



اذا قوتيا وان تدبر على الصيام ولكن مع المشقة لا يجب عليهما الصيام  
 ولكن يجب القضاء اذا قوتيا كما ان اللان من الفدية مبداء او تدبر  
 الاحوط وان لم يتمكن من القضاء وزد العطاش يسقط عنه الا  
 ولا يسقط القضاء والقديت وان كان مرجوا الزوال وهو لما كان  
 مرضا لا يودي صاحبه يجب عليه الا فطار وليس منه العطش  
 المفطر الذي لا يمكن الصبر عليه لانه وان افطر يجب فيه الاتصاف  
 على ما ينشأ من به والحامل المقرب المرضعة القليلة اللبن ايضا تفطر  
 مع الخوف على النفس والولد لجوع او عطش بده من مالها من مال  
 الطفل فلا من مال الزوج وتقضيان عند التمكن والام والمستأجر  
 والمقبره سواء في هذا الحكم نعم يشترط عدم قيام الغير بحيث لا  
 يجعل ضرر على الطفل ويكون الا طينا حاصل لا قيام الغير والحكم في  
 هذه الخمسة انما هو في شهر رمضان لا في كل صوم كما ان المشقة  
 فيها يكفي باول الدارجة بخلاف المشقة فيما عدلها فانها لا تجب  
 الا فطارا اذا بلغ الغاية وتجاوز عن النهاية والعادة والقضا  
 من الصوم لا توقيت فيه الا في قضاء رمضان فانه بين الزمان  
 فان توالي ترك القضاء فيه لا لعذر فعليه لكل يوم من القضاء  
 ولا ترتيب بينهما ولا تتكرر الكفارة بتكرار المسنين ولواخره اعتدادا  
 على وسعت الوقت فصلا ممنوعا ليس عليه كفارة ويجوز اقسا  
 كل صوم مندوب وواجب موثع قبل الغروب ولو بلحظة لا  
 في قضاء رمضان اذا كان من نفسه وكان بعد الزوال فلا  
 يجوز اقساؤه واذا كان عليه صيا ايام من الجهات العديدة



شك فيما عتق له ابطاله كالصلوة بل لا تصح له تجديد النية قبل  
الزوال هذا الغرر اردنا في هذا المقام من احكام الصلوة والصيا

والحمد لله أولا واخرا

وصلّى الله على

محمد وآله

الطاهرين

آ

قد قوبلت هذه الفسخة مع الفسخة المشتملة على العالم الفاضل  
ذخر الاخر والاوائل عتهد العصر الزمان عمدة الفقهاء والافاضل  
افضل المتقدمين والمتأخرين خاتبة الحاج الشيخ محمد حسين

مد ظله بجمل المرجو حضرت حجة الاسلام

شيخ زين العابدين طاب ثراه

باعتناء ملا اقل عيسى بن نظام الدين

عسى الله ان يجعلها خيرا

لنا في يوم الدين

طبع في مطبع جيل

بكمال الصمت

السعي للشهد

لدين الطهر

زيد محمد

الحا

كتبه سيد حسين الكشميري عفى الله عن سيئاته في ١٣١٣





